الفصل الخامس عشر

سكان جمهورية جزر القمر

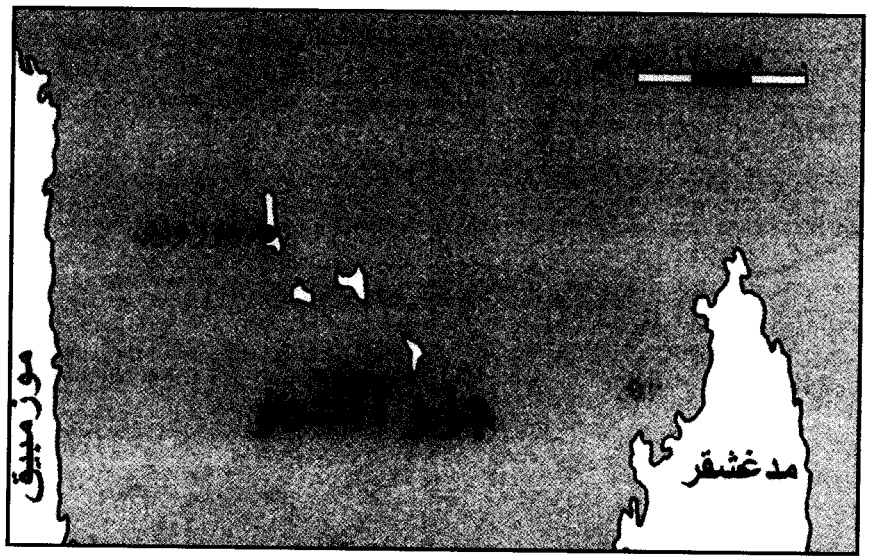

إعداد

د. نعمان محمد صيام

قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض - المملكة العربية السعودية

سكان جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية

تعتبر جزر القمر من الدول العربية الإسلامية الصغيرة المساحة والقليلة السكان، وتتألف من أرخبيل من الجزر المختلفة الأحجام يتجاوز عددها ٢٨جزيرة منها أربع جزر مأهولة بالسكان (الشكل -١) وهي أكبرها مساحة وتضم جزيرة القمر الكبرى (نجازيديجا ١١١٤٨كلم٢) وجزيرة أنجوان (ندزواني٤٢٤٠كلم٢) وجزيرة مايوت (مأوور ٣٧٤كلم٢) وجزيرة موهيلي (موالي ٢٩٠كلم٢) وقد خضعت جزر القمر للاستعمار الفرنسي لمدة تجاوزت المائة عام بدأت بالاحتلال الفرنسي لجزيرة مايوت عام ١٨٤١م بحجة مطاردة القراصنة ومكافحة تجارة الرقيق وانتهت بحصولها على استقلالها عام ١٩٧٥ مع بقاء جزيرة مايوت في ظل الحماية الفرنسية، ولا تزال دولة جزر القمر تؤكد على وحدتها السياسية وعلى أن جزيرة مايوت جزءاً منها وتطالب باستقلالها وعودتها إليها.

ويقع أرخبيل جزر القمر في جنوب غرب المحيط الهندي في القسم الشمالي من قناة موزمبيق قرب الساحل الشرقي لقارة إفريقيا، ويتوسط المسافة بين هذا الساحل وجزيرة مدغشقر. وتنتشر جزره بين درجتي عرض٢٠َ ١١ً و ٤٠َ ١٣ً جنوباً وبين درجتي طول ١١َ ٤٣ً و ١٩َ ٤٥ً شرقاً على مساحة من المحيط الهندي تقدر بنحو ٢٦٠٠٠كلم٢، وتتباعد هذه الجزر فيما بينها بمسافات مختلفة تتراوح بين ٥٠و٢٣٠كلم وتفصل بينهما أعماق سحيقة تتجاوز أحياناً ٣٠٠٠م.

وتعد مساحة جزر القمر مجتمعة (٢٢٣٦كلم٢) ضئيلة للغاية وتشغل حيزاً ضئيلاً من سطح الأرض لا يتجاوز ١/٧٠٠٠ أو ما يعادل نحو ١/١٠٠٠من مساحة المملكة العربية السعودية تقريباً و هذا ما جعل جزر القمر

هامة موقعاً وفقيرة موضعاً[1]، فجزر القمر دولة منحها موقعها أهمية إستراتيجية ومزايا ثقافية عديدة، فقد كانت بمثابة جسر يربط جزيرة مدغشقر بالسواحل الإفريقية الشرقية وموقع متقدم للثقافة الإسلامية والتجار العرب على طول الساحل الشرقي الإفريقي، ومحطة للسفن التجارية التي كانت تبحر بين هذا الساحل وسواحل جزيرة العرب[2].

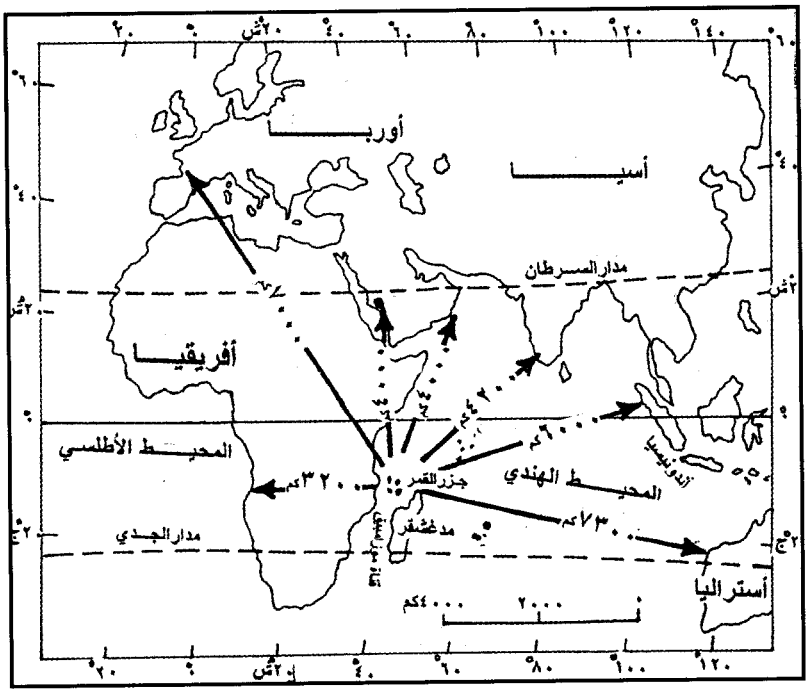

شكل (١) أرخبيل جزر القمر -الموقع-

منذ أن اكتشفها العرب في القرن الهجري الثاني وأطلقوا عليها اسمها (جزر القمر)[3] ونشروا الإسلام بين سكانها، وتعزز الإسلام فيها في القرن الهجري الرابع بوفود العرب إليها بأعداد كبيرة واختلاطهم بسكانها الأفارقة.

غير أن موضعها الضئيل المساحة والمتقطع الأوصال بين جزره العديدة إلى جانب ضعف إمكانياته وفقر موارده قلل من أهمية موقعها وأوجد صعوبات إدارية وأمنية وسياسية أخلت في شخصيتها الإقليمية وفي أسباب قوتها وأفقدها جانبا من أهميتها الإستراتيجية وانعكست على جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها ورسمت ملامح خريطتها السكانية [1].

أ-الخصائص الديموغرافية للسكان

أولاً: حجم سكان جزر القمر وتطوره:

تعتبر جزر القمر من الدول العربية والإسلامية القليلة السكان، ويتميز سكانها مثل سكان الدول الإسلامية والعربية الأخرى بأنهم مجتمع فتي شاب معدل نموه السنوي (٣,١٪) من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، ويتضاعف عدد سكانه خلال مدة زمانية تقل عن الثلاثين عاماً، وقد تزايد عدد سكان جزر القمر باطراد، كما يتضح من (الشكل ٢) والجدول التالي، من ٦٤٠٠٠ نسمة تقريباً حسب تقدير عام ١٨٧٠[٤] إلى ١٢٣٠٠٠ نسمة عام ١٩٢٣، وإلى ١٩٠٠٠٠ نسمة عام١٩٥٠، وبلغ ٢٤٥٠٠٠ نسمة تقريباً حسب تعداد عام ١٩٦٦م، ونحو ٤٠٨٠٠٠ نسمة حسب تعداد عام ١٩٨٠، و٥٣٥٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٠، و٦١٢٠٠٠ عام ١٩٩٥ و٧١٢٠٠٠ عام ١٩٩٩، ومن المتوقع أن يتجاوز ٧٣٥٠٠٠ عام ٢٠٠٠، ويصل إلى ٩٨٠٠٠٠ عام ٢٠١٠ ويتجاوز ١,٢٥ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ حسب الإسقاطات السكانية للأمم المتحدة.

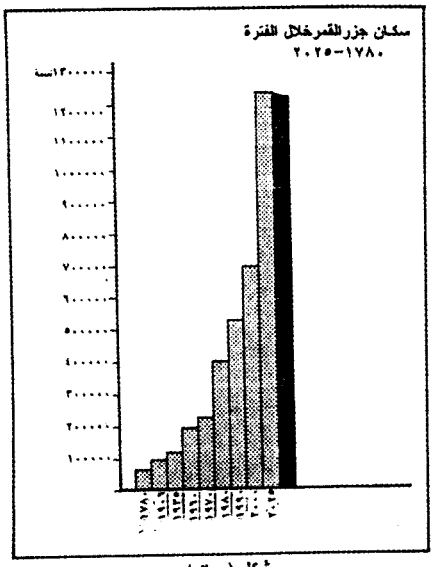
سكان جزر القمر خلال الفترة
١٧٨٠-٢٠٢٥
١٣٠٠٠٠٠نسمة
١٢٠٠٠٠٠
١١٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠
٩٠٠٠٠٠
٨٠٠٠٠٠
٧٠٠٠٠٠
٦٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠
٤٠٠٠٠٠
٣٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠

شكل (٢)

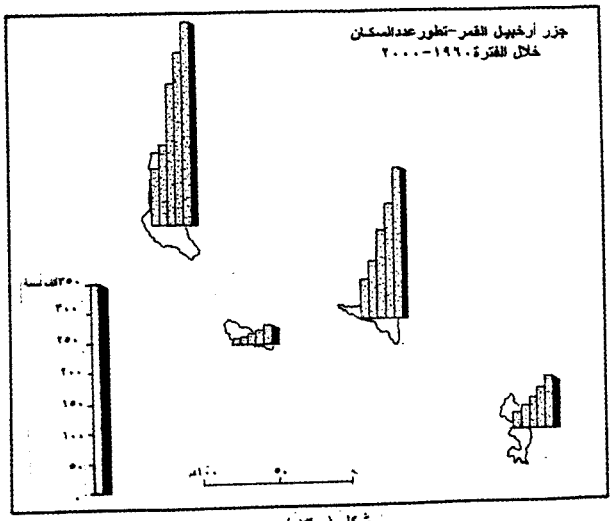
جزر أرخبيل القمر -تطور عدد السكان
خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠
٣٥٠ الف نسمة
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠

شكل (٣)

جدول (رقم-١) تطور عدد السكان في جزر أرخبيل القمر

خلال الفترة ١٨٧٠ - ٢٠٠٠ م

العام	جزر القمر الكبرى	جزيرة موهيا	جزيرة أنجون	جزيرة مايوت	إجمالي البلاد
١٧٨٠	٣٥٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١١٧٣٠	٦٤٧٣٠
١٩٠٦	٥٧٦٨٥	٤٤١٤	٢٣٩٧٨	٩٨٥٠	٩٥٩٢٧
١٩٣٥	٦٥١١٨	٥٩٦٨	٣٧٠٥٤	١٥٨٠١	١٢٣٩٤١
١٩٦٠	٩٦٩٢٢	٧٦٧٩	٦٦٥٢٦	٢٥٣١٣	١٩٦٤٤٠
١٩٦٦	١١٨٩٢٤	٩٥٤٥	٨٣٨٢٩	٣٢٣٦٤	٢٤٤٦٦٢
١٩٧٠	١٣٤٦٦١	١١٣٩٥	٩٥٥٦٩	٣٧٢٣٢	٢٧٨٨٥٧
١٩٨٠	١٨٩١٢٨	١٨٩٨٠	١٤٨٠٣٤	٥٢٠٣٥	٤٠٨١٧٧
١٩٨٥	٢١٦٠٠٠	٢١٧٠٠	١٦٩٨٠٠	٥٩٥٠٠	٤٦٧٠٠٠
١٩٩٠	٢٤٧٧٥٨	٢٤٨٦٤	١٩٣٩٢٥	٦٨١٦٦	٥٣٤٧١٣
٢٠٠٠	٣٠٨٢٧٧	٣٠٩٣٨	٢٥٤٠٤٢	١٥٤١١٤	٧٣٤٦٢٤

ويتضح من الجدول السابق أّن عدد سكان جزر القمر قد تضاعف خلال عشرين عاما في الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠م ومن المحتمل تضاعفه مرة أخرى حتى عام ٢٠٠٥ إذا ما استمر نموه بالمعدل الحالي، وقد بلغت نسبت الزيادة في سكان جزر القمر ٤٢٪ بين عامي١٩٦٠ و١٩٧٠ وارتفعت إلى ٤٦,٣٪ بين عامي ١٩٧٠و١٩٨٠م وانخفضت إلى٣١٪ بين عامي١٩٨٠ و١٩٩٠م وعادت للارتفاع إلى ٣٧,٤٪ بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ وهذا يعني أن نسبة هذه الزيادة بلغت ٨٠,٢٪ تقريباً بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ أي ما يعادل نحو ٣٢٧٠٠٠ نسمة، ومن المتوقع أن تبلغ هذه الزيادة ٣٣,٣٪ بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، ويتزايد عدد السكان في جزر أرخبيل القمر الأربعة بمعدلات مرتفعة ومتباينة، ويتضح ذلك

من الجدول السابق و (الشكل رقم-٣) فيلاحظ أن عدد سكان هذه الجزر تزايد باستمرار خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠ بنسبة ٣,٥٪ سنوياً، وتجاوزت هذه النسبه ٤٪ خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠ في جزيرتي أنجوان وموهيلي وانخفضت النسبة إلى ٣,١٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ واستمرت هذه الزيادة بالنسبة نفسها حتى عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع انخفاضها إلى ٢,٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٠ و٢٠١٠، وقد تضاعفت أعداد سكان هذه الجزر خلال فترة تقل عن الثلاثين عاماً، ويوضح الجدول التالي (رقم-٢) ارتفاع نسب الزيادة السكانية ومعدلات تغير حجم السكان في الجزر الأربعة خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠ وخاصة في جزيرتي أنجوان وموهيلي.

جدول (رقم- ٢) معدل تغير حجم السكان ونسبة زيادتهم في جزر أرخبيل القمر خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠

الجزيرة	الزيادة السكانية ٪	معدل التغير ٪
القمر الكبرى	١٥٥,٦	٢٥٥,٦
أنجوان	١٩١,٥	٢٩٥,٥
مايوت	١٦٩,٣	٢٦٩,٣
موهيلي	٢٢٣,٧	٣٢٣,٧
إجمالي البلد	٢٧٢,٢	٣٧٢

ومن المتوقع أن تصل نسبة الزيادة السكانية حتى نهاية عام ٢٠٠٠ إلى ٢١٨٪ في جزيرة القمر الكبرى و٣٠٣٪ في جزيرة موهيلي و٢٦٣٪ في جزيرة أنجوان و٥٠٨٪في جزيرة مايوت و٢٧٤ ٪ في إجمالي البلاد، وتعتبر هذه النسب والمعدلات على مستوى الدولة أو في كل جزيرة على حدة شديدة الارتفاع وتفوق معدلات النمو الاقتصادي في البلاد بفارق كبير يثير القلق على

مستوى المعيشة ودخل الفرد السنوي المتدني (٤٠٠-٥٠٠ دولار سنوياً) وعلى كفاية الموارد الضئيلة للبلاد لاحتياجات السكان وتأمين سبل المعيشة للأعداد المتزايدة، خاصة أن هذا التزايد السكاني الهائل والمتسارع تنتج عنه أعداد ضخمة من الأطفال وأخطار متجددة من تزايد معدل البطالة في البلاد والذي بلغ ٥٠٪ من قوة العمل الفعلية[٥] وكذلك تنتج عنه مشكلات تأمين الغذاء والإجهاد الذي قد يصيب الموارد الطبيعية على قلتها وعدم كفايتها بسبب الإسراع في استنزافها[٦].

ومع أن جزر القمر غير مهدده بالتضخم السكاني في الوقت الحاضر ، لكن ليس هناك ثمة شك أن التزايد المتسارع للسكان سيجعلها تواجه مشكلات كثيرة وحرجة كما حدث في بعض الأعوام بسبب العجز عن إنتاج ما يكفي حاجات السكان من الغذاء وتأمين فرص العمل ، وهذا يفرض بإلحاح على الدولة ضرورة التخطيط الجاد لمواجهة الاحتياجات المستقبلية المحتملة [١].

ثانياً: نمو السكان:

يعد نمو السكان من أهم الظاهرات الديموغرافية وينتج عن الزيادة الطبيعية للسكان وهي الفرق بين المواليد والوفيات وعن صافي الهجرة من البلاد وإليها والتي تعتبر، عدا الزيادة الطبيعية، السبب في تغير عدد السكان وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية.

أ-الزيادة الطبيعية للسكان: وتمثل العنصر الأساس في نمو سكان جزر القمر وتزايدهم؛ لأن الهجرة لا تسهم كثيراً في نمو السكان وتغير خصائصهم، وقد بلغ المعدل السنوي لنمو سكان جزر القمر ١,٢٪ خلال الفترة ١٩٠٦-١٩٢٣، وارتفع بشكل مطرد إلى ٢,٣٪ خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥، وإلى ٢,٩٥

خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٧٥ ووصل ٣,٥ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ وارتفع إلى٣,٢ ٪ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ وهذا يعني أن هذا المعدل تجاوز ٣,٣ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥ و٣,١ ٪ خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠ ومن المحتمل تراجعه إلى ٢,٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٠ -٢٠١٠ وإلى ١,٢ ٪ عام ٢٠٢٥ حسب الإسقاطات السكانية للأمم المتحدة [٨].

ويستدل من المؤشرات الواقعية أو الفعلية أن هذا الانخفاض بعيد الاحتمال ومن المستبعد حدوثه بسبب الخصوبة المرتفعة لسكان جزر القمر، وإذا ما حدث مثل هذا الانخفاض فهذا يعني دخول سكان جزر القمر مرحلة النضج التي تتميز بانخفاض معدل النمو الطبيعي للسكان . و يمكن القول بصورة عامة أن معدل نمو السكان في جزر القمر يعد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، وينتج عنه تضاعف عدد السكان -كما ذكر سابقاً- خلال فترة تقل عن الثلاثين عاماً وتحقيق زيادة في عدد السكان تقدر بنحو ٣٢٥٠٠٠ نسمه خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ م، ومن المتوقع أن تصل إلى ٥٧٠٠٠٠ نسمة تقريباً عام ٢٠١٠م ليرتفع عدد سكان جزر القمر إلى ٩٨٠٠٠٠ نسمة تقريباً. و يعود ارتفاع معدلات النمو الطبيعي لسكان جزر القمر إلى عدة أسباب أهمها تطور الرعاية الصحية والاجتماعيه للسكان، ومكافحة الأمراض المستوطنة على نطاق واسع في جميع جزر الأرخبيل وخاصة مرض الملاريا والأوبئة وغيرها من الأمراض الخطيرة التي كانت تفتك بالسكان وخاصة صغار السن والأطفال الرضع، هذا بالإضافة إلى تقدم الوعي الثقافي والاجتماعي للسكان بدرجة ملحوظة، وقد انعكس هذا التطور في انخفاض ملحوظ في المعدل الخام لوفيات السكان وفي وفيات الأطفال الرضع في الوقت الذي ظل فيه معدل المواليد الخام في مستواه المرتفع الذي تجاوز

٤٦,٤ بالألف خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٥، وبلغ حده الأقصى ٤٧,٣ بالألف خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ وانخفض قليلاً إلى ٤٥,٦ بالألف خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، وانخفض عام ١٩٩٨ إلى ٤١ بالألف في جزر الأرخبيل عدا جزيرة مايوت الخاضعة للحماية الفرنسية التي تجاوز معدل المواليد فيها خلال هذا العام ٤٦ بالألف وبلغ هذا المعدل في جزر القمر ٤٠,٣ بالألف عام ١٩٩٩ .

ويفسر ارتفاع معدل المواليد الخام لسكان جزر القمر بارتفاع معدل الخصوبة الكلية للمرأة القمورية، وهو متوسط ما تنجبه المرأة الواحدة من المواليد خلال فترة قدرتها على الإنجاب، الذي تجاوز ٧ لكل امرأة عام ١٩٧٥[٩] ولم يطرأ عليه أي تغيير لفترة طويلة وحافظ على مستواه المرتفع حتى مطلع التسعينيات وانخفض إلى ٦,١ مولود لكل امرأة عام ١٩٩٥ ثم انخفض إلى ٥,٥ عام ١٩٩٨ ومن المتوقع انخفاضه إلى ٤,٨ عام ٢٠١٠، وكذلك يمكن تفسيره بمعدل التوالد أو التكاثر الإجمالي المرتفع لسكان جزر القمر، وهو معدل ما تنجبه المرأة الواحدة من المواليد الإناث، ويفيد في تقدير عدد الأمهات في المستقبل، وقد بلغ هذا المعدل ٣,١ لكل امرأة، وكذلك ارتفاع معدل الخصوبة النوعية والذي بلغ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ لكل ألف امرأة ٤٢,١ طفلاً للنساء في فئة السن ١٥-١٩ و٣٠٦,٧ لفئة السن ٢٠-٢٤ و٣٠٤,٨ لفئة السن ٢٥-٢٩ و٢١٦ لفئة السن ٣٠-٣٤ و١٥٢,٨ لفئة السن ٤٠-٤٤ [١٠] و١٤,٢ لفئة السن ٤٥-٤٩ . وهبط في الوقت نفسه معدل الوفيات الخام ومعدل وفيات الأطفال باستمرار ، وانخفض معدل الوفيات من ٢٤,٢ لكل ألف من السكان خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥م إلى ١٧,٢ بالألف خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ وإلى ١٤,٥٥ بالألف خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠م ووصل إلى ١٠ بالألف خلال عام ١٩٩٨[١١] وبلغ ٩,٢ بالألف عام ١٩٩٩ ومن المحتمل استمرار

انخفاضه ليصل إلى ٧بالألف عام ٢٠١٠م ، وكذلك سجل معدل وفيات الأطفال هبوطا ملحوظا ، فقد انخفض من ١٤٠ألف مولود خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥م إلى ٩٩بالألف خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠م ووصل إلى ٩١بالألف عام ١٩٩٥ والى ٨٥ بالألف عام١٩٩٨ والى ٨١,٦ بالألف عام ٢٠١٠[١٢] ومن المتوقع استمرار هبوطه ليصل إلى ٥٤ بالألف عام ٢٠١٠م ومن المرجح أن المعدلات الأخيرة لوفيات الأطفال لا تعبر عن الواقع أو عن المعدل الحقيقي[٢].

ويمكن استنتاج بعض الحقائق عن معدلات النمو والوفيات والخصوبة في جزر أرخبيل القمر من البيانات والتقديرات الإحصائيه المتوافرة رغم عدم واقعيتها والأخطاء التي تحفل بها، فعلى سبيل المثال كان معدل وفيات الأطفال ٤٧ بالألف حسب تعداد عام ١٩٦٦، وهذا المعدل أقل من المعدل الحقيقي والذي كان يقدر بنحو ٢٥٠ بالألف، هذا بالإضافة إلى أن نصف الأطفال يتوفون قبل وصولهم إلى السنة الرابعة أو[١٣] الخامسة من العمر ومن هذه الحقائق:

- ارتفاع معدل المواليد الخام في جزر أرخبيل القمر الأربعة ويتراوح بين ٤٠ بالألف في جزيرة القمر الكبرى و٤٩ بالألف في جزيرة مايوت.
- انخفاض معدل الخصوبة، وهو نسبة المواليد الأحياء إلى عدد الإناث في سن الحمل ١٥-٤٩ عام، في الجزر الأربعة فيتراوح بين ١٣٠ و١٧٠ لكل ألف امرأة في جزيرتي القمر الكبرى وموهيلي وما بين ١٩٠ و٢٢٠ لكل ألف امرأة في جزيرتي مايوت وأنجوان. ولم يتجاوز هذا المعدل ١٩٧ بالألف في الجزر الأربعة حتى عام ١٩٩٥ [١٤] [١٥].

- ارتفاع معدل الخصوبة الكلية للمرأة في جزر القمر والذي تجاوز ٧ أطفال لكل امرأة عام خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٥) وانخفض إلى ٦ أطفال لكل امرأة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، وانخفض إلى ٥,٥ أطفال لكل امرأة عام ١٩٩٨ وإلى ٤,٥ عام ١٩٩٩، ومن المتوقع استمرار انخفاضه ليصل إلى أقل من ٥ أطفال لكل امرأة عام ٢٠١٠م، وكذلك ارتفاع معدل التوالد أو التكاثر الإجمالي وتجاوزه ٣ مواليد إناث للمرأة الواحدة [١٠].

وتؤثر في معدلات المواليد والخصوبة في جزر القمر عدة عوامل اجتماعية واقتصادية يمكن حصرها في الآتي:

- العامل الديني الذي يأتي في مقدمة جميع العوامل التي تؤثر في معدلات المواليد والخصوبة، فجميع سكان جزر القمر عدا فئة ضئيلة للغاية في جزيرة مايوت مسلمون يعتقدون أن الدين الإسلامي الحنيف يحثهم على التكاثر وإكثار النسل.
- العوامل الاجتماعية التي تتمثل في التفاخر بكثرة أعداد أفراد الأسرة والرغبة بالمواليد الذكور وتفضيلهم عن الإناث دون الوصول إلى هذه الرغبة مبكراً، وكذلك الزواج المبكر، والحالة الثقافية للسكان ونمط توزيعهم بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية.
- العامل الاقتصادي الذي يتمثل بنظرة السكان إلى الأبناء، فهم في المناطق الريفية يد عاملة رخيصة أو مجانية تساعد في أعمال الحقل وجمع الغلال وغيرها من الأعمال الزراعية، وكذلك الأمر بالنسبة للطبقة العاملة من الحرفيين والمهنيين وصغار الكسبة وأسرهم في المراكز الحضرية وغيرها؛ ولذلك يحرص السكان في جميع جزر أرخبيل القمر على الإكثار من النسل.

أما الأسباب المؤدية للوفاة فيمكن حصرها في مجموعة من الأسباب البيولوجية والفيزلوجية مثل: الأسباب الخلقية والتغير السريع في التركيب الوظيفي للجسم وأمراض الجهاز الدموي والأورام الخبيثة بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية -البيئة التي تعتبر أهم أسباب الوفيات وارتفاع معدلاتها بين الأطفال في جزر القمر، وتشمل المناخ وموارد الغذاء الفقيرة ومستوى المعيشة المتدني والأمراض والأوبئة الناجمة عنها، والمشكلات التي تواجه إنتاج الغذاء والنقص في عناصر التغذية الأساسية، وقد أدى فقر موارد الغذاء وتدني مستوى المعيشة ونقص عناصر التغذية إلى انتشار أمراض سوء التغذية بين السكان والتي تشكل عاملاً خطيراً في ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وقد أشارت تقارير منظمة الصحة العالمية إلى معاناة الأمهات وأطفالهن من سوء التغذية وارتفاع معدل وفيات الأطفال، وأن حوالي نصف الأطفال يموتون قبل الوصول إلى سن الرابعة أو الخامسة [١٣].

ب - هجرة السكان

تعد الهجرة العنصر الوحيد الذي يؤثر في تغير حجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم الديموغرافية والاقتصادية بعد الزيادة الطبيعية التي تمثل العنصر الأساسي لنمو السكان في جزر القمر. ودراسة الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية في جزر القمر ليست ميسرة لعدم توافر البيانات الإحصائية الدقيقة ، و تقتصر البيانات المتوافرة على بعض التقديرات المتناقضة وغير الدقيقة وخاصة بالنسبة للهجرة الخارجية.

ويستدل من المؤشرات الإحصائية المتوافرة على وجود هجرة داخلية بين جزر أرخبيل القمر، فقد أظهر تعداد عام ١٩٦٦م أن ٧١٪ فقط من سكان

جزيرة موهيلي ولدوا فيها، و٢٩٪ منهم وفدوا إليها من الجزر الأخرى وخاصة من جزيرة القمر الكبرى، وكذلك استقرار عدد كبير من سكان جزيرة أنجوان في جزيرة مايوت، هذا بالإضافة إلى تيارات الهجرة الريفية من الريف إلى المراكز الحضرية داخل كل جزيرة.

أما بالنسبة للهجرة الخارجية فيقدر عدد القموريين الذين كانوا يعيشون خارج بلادهم بنحو٨٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠ نسمة حتى مطلع الثمانينيات، وهذا يعني أن ٢٠-٢٥٪ من أهالي البلاد كانوا يقيمون خارج بلادهم، ويقيم معظمهم في فرنسا فقد قدر عددهم في فرنسا بنحو ٦٠ ألفاً ويتوزع الباقون في تنزانيا ومدغشقر ومناطق مختلفة من شرق إفريقيا، ومعظم المهاجرين من الذكور وقد تناقص عدد القموريين المهاجرين في مدغشقر بسبب عودتهم إلى بلادهم عقب الاضطرابات التي حدثت فيها عام ١٩٧٦م، ويقدر عدد الذي عادوا بنحو ١٧ ألف شخص، وقد ارتفع معدل تزايد السكان بسبب عودة هؤلاء المهاجرين إلى ٣,٦٪ عام ١٩٧٧م ، وساهم في هذا التزايد أيضاً عودة بعض المهاجرين من زنجبار . وقد قدر عدد المهاجرين القموريين خارج بلادهم بنحو ٤٠ ألفاً عام ١٩٩٠ أي نحو ٧,٢ من إجمالي السكان، وقدر عدد المهاجرين من جزيرة مايوت الخاضعة للحماية الفرنسية بنحو ٢٠٠٠ مهاجر عام ١٩٩٩ أي ما يعادل ١,٣٪ من إجمالي سكان هذه الجزيرة. وتوجد في جزر القمر أعداد صغيرة من الهنود والمالاجاشيين والأوربيين ويشكلون أقليات لها دور هام في الحياة الاقتصادية للبلاد[١٦][٢].

وتحرك تيارات الهجرة داخل جزر القمر ونحو خارجها أسباب كثيرة ومختلفة يمكن حصرها في الأسباب الطاردة للسكان في المناطق المهاجر منها والعوامل الجاذبة للمهاجرين في المناطق التي يقصدونها، وتشمل الأسباب

الطاردة للسكان النواحي الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، وأكثرها أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذه العوامل الطبيعة البركانية لجزر القمر والتقلبات المناخية الإعصارية الخطيرة، والوضع البائس للسكان خاصة في المناطق الريفية لعدم كفاية الأرض الزراعية وتزايد الضغط السكاني عليها، إلى جانب خطر الانجراف المحدق بها، وانعدام التوازن بين نمو السكان والموارد الاقتصادية، وتدني مستوى معيشة السكان بشكل عام، وارتفاع معدل البطالة بكافة أشكالها والذي يقدر بنحو ٥٠٪ من السكان [١].

ويمكن القول إن النمو السكاني في جزر القمر مهما كانت مصادره أو العوامل المؤثرة فيه يظل مرتفعاً ويؤدي إلى آثار سلبية على تطور البلاد وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان وخاصة انخفاض مستوى الدخل وتدني الأوضاع المعيشية بسبب ضيق مساحة البلاد وفقر مواردها الطبيعية من ناحية وتزايد الضغط السكاني من ناحية ثانية، ولذلك اعتمدت السلطات في جزر القمر خططاً وبرامج لتنظيم الأسرة والحد من النمو السكاني بضبط معدل المواليد المرتفع عن طريق تحسين الظروف الصحية والغذائية للسكان، ومكافحة الأمراض والتقليل من معدل الوفيات خاصة وفيات الأطفال، وانتهاج سياسة للتنمية الريفية تهدف إلى حل المشكلات البيئية المعوقة للإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي في جزر الأرخبيل، ومثل هذه السياسة يمكن أن تشجع انتقال الريفيين وإعادة توزيعهم بين جزر القمر بشكل مناسب، وكذلك توجيه اهتمام السياسة السكانية نحو تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، وإتاحة الفرصة أمامها للمشاركة في المشاريع الإنتاجية وزيادة فرص تعليمها، ويرى المسؤولون في جزر القمر بأن هذه البرامج والخطط ستؤدي إلى كبح جماح معدل المواليد وانخفاضه بشكل ملحوظ (١).

ج - توزيع السكان

أولاً: توزيع السكان وكثافتهم:

يعد توزيع السكان في أرخبيل جزر القمر صورة واضحة لمحصلة التفاعل بين عناصر البيئة الطبيعية والسكان والتفاعل المستمر بينهما، ويتباين توزيع السكان بين جزر الأرخبيل الأربعة من ناحية وفي داخل كل جزيرة على حدة من ناحية ثانية، ويوضح الجدول التالي والشكل (رقم-٤) أن جزيرة القمر الكبرى التي تشكل أكثر من نصف مساحة البلاد تحظى بنحو (٤٦,٤٪) من سكانها، وتليها جزيرة أنجوان التي تحظى بنحو خمس مساحة البلاد (١٩٪) ويتوزع فيها أكثر من ثلث سكان البلاد، ثم جزيرة مايوت التي يعيش فيها أكثر من عشر السكان، وتشكل نحو سدس (١٦,٧٪) مساحة البلاد، وأخيراً جزيرة موهيلي أصغر جزر الأرخبيل الأربعة وأقلها سكاناً، فيشكل سكانها أقل من ٥٪ من سكان البلاد وتشغل مساحتها نحو ١٣٪ من مساحة البلاد.

جدول رقم (٣) توزيع سكان جزر القمر عام ١٩٩٠

الجزيرة	عدد السكان ١٩٩٠	٪ من إجمالي السكان	المساحة كلم٢	٪ للمساحة	معامل التركز التزاحم
القمر الكبرى	٢٤٧٧٥٨	٤٦,٤	١١٤٨	٥١,٣	٠,٩
أنجوان	١٩٣٩٩٢٥	٣٦,٣	٤٢٤	١٩	١,٩
مايوت	٦٨١٦٦	١٢,٨	٣٧٤	١٦,٧	٠,٨
موهيلي	٢٤٨٦٤	٤,٥	٢٩٠	١٣	٠,٤
المجموع	٥٣٤٧١١	١٠٠٪	٢٢٣٦	١٠٠٪	١

ويتضح من هذا الجدول تركز أكثر من أربعة أخماس السكان (٨٢,٦٪) في جزيرتي القمر الكبرى وأنجوان اللتين تشكلان نحو ٧٠٪ من مساحة البلاد، ومن المتوقع بقاء توزيع السكان على حالته حتى الوقت الحاضر.

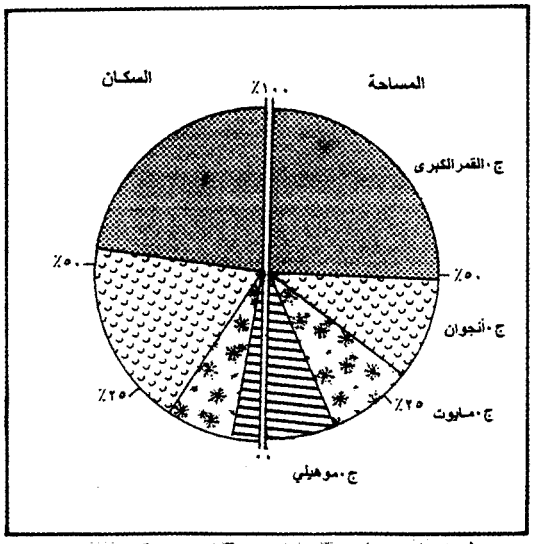

شكل (٤) جزر أرخبيل القمر - المساحة والسكان -

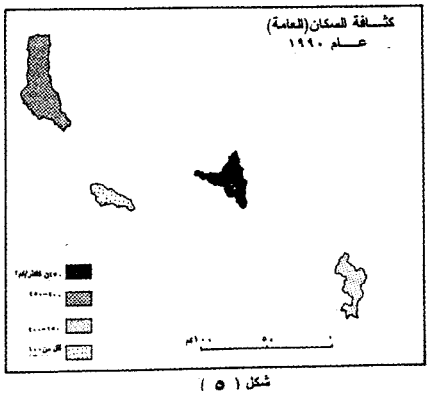

شكل (٥)

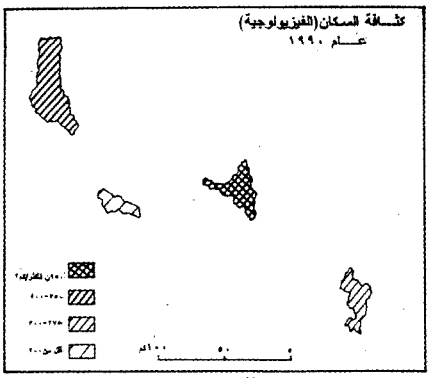

شكل (٦)

وترتفع الكثافة في جزر أرخبيل القمر بسبب ضآلة مساحتها من جهة وتزايد السكان بمعدلات عالية من جهة ثانية، فقد بلغت الكثافة العامة للسكان في جزر القمر ٢٣٩,١ ن/كلم٢ عام ١٩٩٠، وارتفعت إلى ٣٢٨,٥ ن/كلم٢ عام١٩٩٩ ومن المحتمل تجاوزها ٤٣٨ن/كلم٢ ٢٠١٠م. وتتباين كثافة السكان بين جزر الأرخبيل الأربعة (الشكل-٥) مع ارتفاع معدلاتها بشكل عام، وتوجد أعلى الكثافات في جزيرة أنجوان التي بلغت ٤٥٧ ن/ كلم٢ عام ١٩٩٠ وتجاوزت ٥٧٠ ن/ كلم٢ عام ١٩٩٩، و بلغ معامل التركز السكاني فيها ١,٩، وتليها جزيرة القمر الكبرى بكثافة ٢١٦ ن/ كلم٢ عام ١٩٩٠ و ارتفعت إلى ٢٦٨ ن/كلم٢ بمعامل تركز ٠,٩ ، ثم جزيرة مايوت بكثافة ١٨٢ ن/كلم٢ عام ١٩٩٠ وارتفعت إلى ٤١٢ ن/كلم٢ عام ١٩٩٩ لتحتل المرتبة الثانية بعد جزيرة أنجوان بمعامل تركز ٠,٨ ، و تأتي أخيراً جزيرة موهيلي بمعامل تركز ٠,٤ و بكثافة ٨٦ ن/كم٢ عام ١٩٩٠ ارتفعت إلى ١١٠ن/كم٢ تقريباً عام ١٩٩٩، ويلاحظ أن كثافة السكان في جزيرة أنجوان تتجاوز ضعف الكثافة في جزيرة القمر الكبرى و خمسة أضعاف الكثافة في جزيرة موهيلي .

ويتباين توزيع السكان داخل هذه الجزر بسبب تباين تضاريسها واختلاف ظروفها البيئية المحلية، ويتركز غالبية السكان في مساحات محدودة على السواحل وفي المناطق الزراعية، وتتجاوز الكثافة في كثير من هذه المناطق ٤٥٠ن/كلم٢ كما في جزيرتي موهيلي والقمر الكبرى مقابل تدنيها إلى أقل من ٨٥ ن/كم٢ في المناطق غير المستثمرة مثل السفوح المرتفعة لجبل كارتالا والأراضي الجرداء التي تغطيها الحمم البركانية الحديثة والمناطق الواقعة في ظل الرياح المطيرة. وكذلك ترتفع معدلات الكثافة الفيزيلوجية، وهي مقياس ضغط السكان على الأرض الزراعية، في جزر القمر حتى تصل إلى درجة

الاكتظاظ السكاني، فقد بلغ المعدل العام للكثافة الفيزيلوجية في جميع جزر الأرخبيل مجتمعة ٤٤٤ ن/كلم٢، وارتفعت إلى ٦١٠ ن/كلم٢ عام ١٩٩٩ . و تعد معدلات الكثافة الفيزيلوجية في جزر القمر بين أعلى معدلات الكثافة في العالم، وتتزايد باستمرار (الشكل-٦)، فقد تضاعف معدلها في جميع الجزر نحو أربع مرات خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٩، فقد ارتفعت من ١٦٣ن/كلم٢ عام ١٩٦٠ إلى ٦١٠ن/كم٢ عام ١٩٩٩.

وقد تباين ارتفاع هذا المعدل بين جزيرة و أخرى خلال الفترة المذكورة، و يوضح الجدول التالي هذا الارتفاع والتباين[1].

جدول رقم (٤)

تطور الكثافة الفيزيلوجية في جزر القمر خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٩

الجزيرة	الأراضي الزراعية/كم٢	١٩٦٠ ن/كم٢	١٩٩٠ ن/كم٢	١٩٩٩ ن/كم٢
القمر الكبرى	٦٣٧	١٥٢	٣٨٩	٤٨٤
أنجوان	١٩٩	٣٣٤	٩٧٥	١٢١٢
مايوت	٢٤٠	١٠٦	٢٨٤	٦٢٤
موهيلي	١٢٩	٦٠	١٩٣	٢٤٠
إجمالي البلاد	١٢٠٥	١٦٣	٣٣٩	٦١٠

ويتضح مما سبق أن سكان جزر القمر يتركزون في مناطق تزيد مساحتها (٥٥,٥ ٪) قليلاً عن نصف مساحة البلاد، وتشغل نحو ٤٩,٩ ٪ من جزيرة القمر الكبرى و٦,٩ ٪ من جزيرة أنجوان، و٦٤,٢ ٪ من جزيرة مايوت، و٤٤,٥ ٪ من جزيرة موهيلي، و تتوزع غالبية هذه المناطق بين سواحل الجزر و خط الارتفاع المتساوي ٤٠٠م، و هي مناطق زراعة المحاصيل التجارية

مثل جوز الهند والفانيلا و غيرها، ويلاحظ انخفاض متوسط نصيب الفرد بشكل عام من الأراضي الزراعية والذي بلغ ٠,٣ هكتار /للفرد عام ١٩٨٠ في إجمالي البلاد و انخفض إلى ٠,١٦ هكتار عام ١٩٩٩، و يتراوح هذا المتوسط في الجزر الأربعة بين ٠,١ هكتار في جزيرة أنجوان و٠,٥ هكتار في جزيرة موهيلي[٢]، ومن المتوقع انخفاض هذا المتوسط باستمرار خلال السنوات المقبلة بسبب زيادة السكان بمعدلات مرتفعة وتزايد ضغط السكان على الأرض الزراعية المحدودة المساحة والتي تشكل المورد الرئيس للبلاد من ناحية، وخطر تقلص مساحة هذه الأرض نتيجة لانجراف التربة بسبب العوامل الطبيعية وخاصة في جزيرة أنجوان وفي منطقة نيوماكيلي في جزيرة القمر الكبرى من ناحية ثانية، وهذا يؤدي إلى تزايد صعوبات الحياة في المناطق الريفية و تحولها إلى مناطق طاردة للسكان تدفع سكانها للهجرة إلى خارج البلاد أو إلى المراكز الحضرية في داخلها كما هو في مدينتي موروني وموتسامودو.

ثانياً: توزيع السكان حسب نمط المعيشة (ريف و حضر):

يتوزع سكان أرخبيل جزر القمر في ٣٦٨ مركزاً عمرانياً (الشكل-٧) مختلفة الأحجام تتوزع على الجزر الأربعة، منها عشرون مدينة يزيد عدد سكان كل منها عن ٣٠٠٠ الآف نسمة، ويتوزع فيها نحو ثلث السكان، أي نحو ١٦٥ ألف نسمة عام ١٩٩٢ ونحو ٢٤٥ ألف عام ٢٠٠٠، ويتوزع ٧١٪من السكان في القرى التي يبلغ عددها ٣٤٨ قرية تنتشر في المناطق الريفية،أي نحو ٤٠٤ الآف نسمة عام ١٩٩٢، ونحو ٤٩٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٠، وبصورة عامة فقد شهدت المراكز الحضارية تزايداً في نسبة سكانها على حساب المناطق الريفية (الشكل- ٨)، فقد ارتفعت نسبة السكان الحضر من ٣,٦٪ عام ١٩٥٠

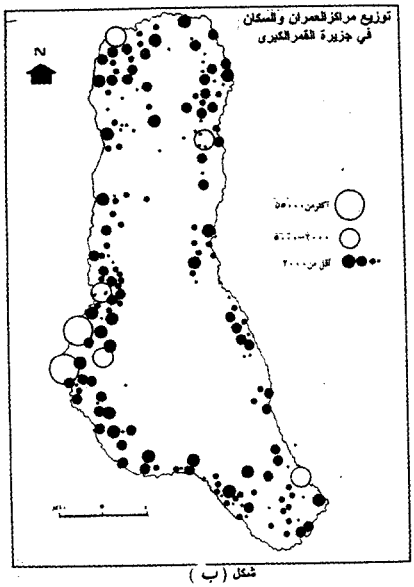

شكل (ب)

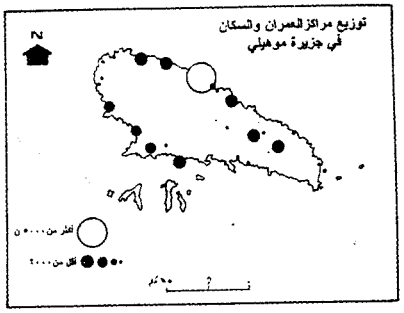

شكل (أ)

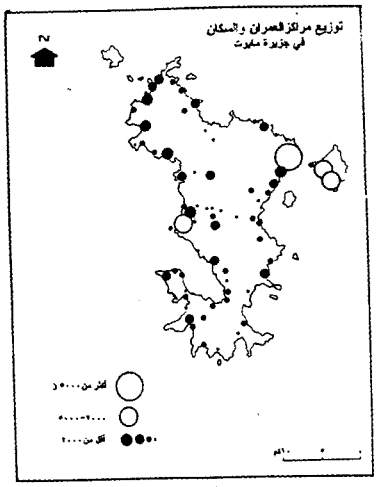

شكل (ج)

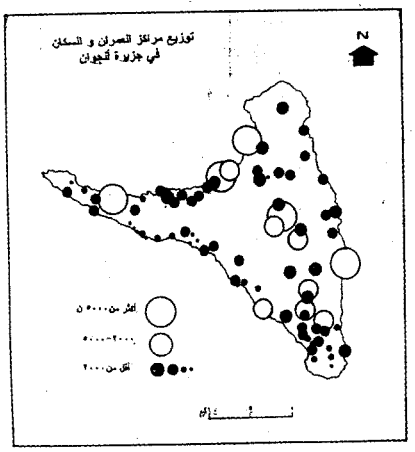

شكل (د)

شكل (٧-أ، ب، ج، د) توزيع السكان ومراكز العمران في أرخبيل - جزر القمر

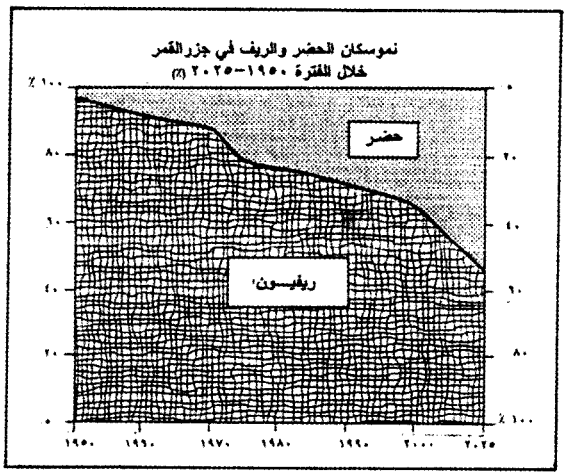
نموسكان الحضر والريف في جزرالقمر
خلال الفترة ١٩٥٠-٢٠٢٥ (٪)
حضر
ريفيون
١٩٥٠
١٩٦٠
١٩٧٠
١٩٨٠
١٩٩٠
٢٠٠٠
٢٠٢٥

شكل (٨)

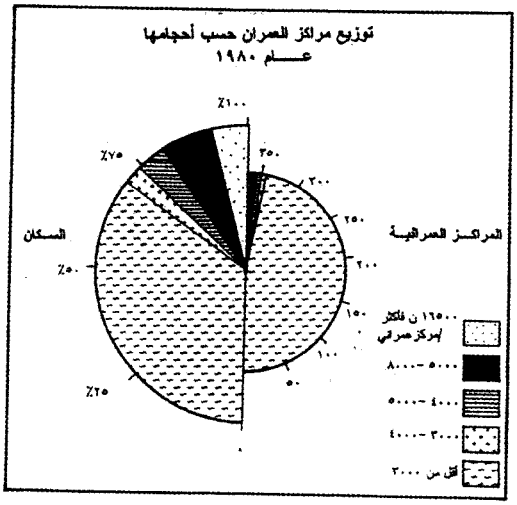
توزيع مراكز العمران حسب أحجامها
عـــام ١٩٨٠
السكان
المراكـز العمرانيـة
١٦٥٠٠ ن فاكثر
لمركز عمراني
٨٠٠٠ - ٥٠٠٠
٥٠٠٠ - ٤٠٠٠
٤٠٠٠ - ٣٠٠٠
اقل من ٣٠٠٠

شكل (٩)

باستمرار فوصلت إلى ٢٣,٢٪ عام ١٩٨٠، أي تضاعفت أكثر من ستة أضعاف خلال ثلاثين عاماً، وشملت ثلث السكان عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يتركز في المراكز الحضرية أكثر من نصف السكان عام ٢٠٢٥م حسب تقديرات الأمم المتحدة، هذا مقابل التراجع المستمر في نسبة سكان الريف التي انخفضت من ٩٦,٤٪ عام ١٩٥٠ باستمرار حتى وصلت نحو ٦٦٪ عام ٢٠٠٠، ومن المحتمل انخفاضها لتشمل أقل من نصف السكان عام ٢٠٢٥م، ويوضح الجدول التالي (رقم - ٥) تطور أعداد سكان المراكز الحضرية والمناطق الريفية خلال الفترة ١٩٥٠ -٢٠٢٥ [١٧].

جدول رقم (٥) تطور أعداد سكان المراكز الحضرية و المناطق الريفية خلال الفترة ١٩٥٠-٢٠٢٥ م

العام	السكان الحضر	٪	سكان الريف	٪	الإجمالي
١٩٥٠	٤٨٤٧	٣,٦	١٢٩٧٩٤	٩٦,٤	١٣٤٦٤١
١٩٧٠	٣١٥١١	١١,٣	٢٤٧٣٤٦	٨٨,٧	٢٧٨٨٥٧
١٩٨٠	٩٥١٠٥	٢٣,٣	٣١٣٠٧٢	٧٦,٨	٤٠٨١٧٧
١٩٩٠	١٤٨٦٥٠	٢٧,٨	٣٨٦٠٦١	٧٢,٢	٥٣٤٧١١
٢٠٠٠	٢٣٦٧٦١	٣٣,٨	٤٦٣٧١٤	٦٦,٢	٧٠٠٤٧٥

(مصدر الأرقام، ١٨)

ويوضح هذا الجدول تضاعف عدد السكان الحضر أكثر من ثلاثين مرة خلال الفترة ١٩٥٠ -١٩٩٠ ونحو خمسين ضعفاً خلال الفترة ١٩٥٠ - ٢٠٠٠ وهذا يدل على الميل الشديد لسكان جزر القمر للهجرة إلى المدن التي شهدت طفرة سريعة في تزايد عدد سكانها خاصة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٠، ويوضح

التغير المستمر في خريطة توزيع السكان في جزر القمر لصالح المراكز الحضرية.

ويتوزع سكان أرخبيل جزر القمر بين الجزر الأربعة في المراكز العمرانية التي تعرف محلياً باسم الميدجي (الشكل-٩) بصورة شديدة التباين، فتحظى جزيرة القمر الكبرى بالنصيب الأكبر ويتوزع سكانها في خمس مدن و١٩٠ قرية، تشكل مجتمعة أكثر من نصف عدد المراكز العمرانية في البلاد، وبلغ عدد سكانها ١٨٩١٢٨ نسمة حسب تعداد ١٩٨٠ منهم ٣٧٢٠٠ في المدن الخمسة، وأكثر هذه المدن الخمسة أهمية موروني (٣٥٠٠٠ ن/ ١٩٩٥) عاصمة البلاد ومدينة ايكوني (٩٠٠٠ ن/١٩٩٥) [٢][١٦].

ويتوزع السكان في جزيرة أنجوان في ٨٠ مركزاً عمرانياً، منها عشر مدن بلغ عدد سكانها ٦١٢٠٠ن أي نحو ثلثا سكان الجزيرة عام ١٩٨٠، أهمها مدينة موتسامودو- ميرونشي (٢٦٠٠٠ ن/١٩٩٥) التي تحتل المرتبة الثانية بين مدن أرخبيل جزر القمر و مدينة دومـوني (١١٠٠٠ ن/١٩٩٥) و مدينة واني (١٠٠٠٠ن/١٩٩٥) ومدينة تسيمبهو و مدينة إداداويني (الشكل-٧) [٢].

ويتوزع سكان جزيرة مايوت في أربع مدن و٦٦ قرية، وتحظى المدن الأربعة بأكثر من ثلث سكان الجزيرة، وأهمها مدينة مومـوجو أو مامـوتزو (١٢٠٠٠ ن/١٩٩٥). أما سكان جزيرة موهيلي فيتركزون في ٢٢ قرية ومدينة واحدة فقط هي مدينة فومبوني (٨٠٠٠ ن/١٩٩٥) الواقعة على الساحل الشمالي للجزيرة.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في توزيع السكان:

تؤثر في توزيع السكان في جزر القمر مجموعة من العوامل المتداخلة

والمتغيرة بعضها طبيعي وبعضها الأخر بشري، وأنماط توزيع السكان في هذه الجزر نتيجة للتفاعل بين هذه العوامل. وتشمل العوامل الطبيعية المناخ والتضاريس والتربة وغيرها، أما العوامل البشرية فضم مجموعتين من العوامل: تشمل المجموعة الأولى النواحي الاقتصادية ونشاط السكان وطرق المواصلات، أما المجموعة الثانية فتضم النواحي التاريخية والاجتماعية مثل: الخصائص الديموغرافية والأصول العرقية للسكان والمعتقدات الدينية وأعمار المستوطنات البشرية والنواحي الصحية وتوافر الخدمات المختلفة.

أ - العوامل الطبيعية:

توضح المقارنة بين خرائط توزيع السكان والمراكز العمرانية في الأشكال السابقة الآثار الهامة للعوامل الطبيعية على توزيع السكان، ولا تتوقف أهمية هذه العوامل على آثارها المباشرة بل تمتد إلى آثارها غير المباشرة التي لا تقل أهمية عنها وتنجم عن تفاعلات مركبة ذات تأثير عميق، فعلى سبيل المثال تؤثر طبيعة المناخ وعناصره والتضاريس في توزيع السكان عن طريق تأثيرها في توزيع المياه والتربة والطرق وغيرها من المظاهر التي تؤثر بدورها في توزيع السكان. فطبيعة الأرض وطبوغرافيتها في جزر أرخبيل القمر تحدث تغيرات وآثار واضحة في توزيع السكان وتجمعاتهم بحيث يعكس هذا التوزيع خريطة التضاريس، فمناطق الجبال والتلال المرتفعة في أواسط الجزر تخلو تقريباً من السكان ومراكز العمران، و تنتشر في المناطق الساحلية التي لا يتجاوز ارتفاعها ٦٠٠ متر فوق سطح البحر، وتتضح هذه الصورة في جزيرة القمر الكبرى حيث تخلو سفوح جبل كارتالا وقمته من المدن والقرى تماماً، وكذلك في جزيرة موهيلي حيث تلتصق الغالبية العظمى من المدن و القرى بالمناطق الساحلية، أما في جزيرتي أنجوان ومايوت فتتوزع القرى والمدن في المناطق

الساحلية و في المناطق الداخلية المنخفضة و على ضفاف الأودية النهرية التي شكلتها عوامل النحت والتعرية عند أقدام منحدرات جبل نترينجي و ترينديني في جزيرة أنجوان وعلى سفوح التلال المنخفضة التي لا يتجاوز ارتفاعها ٦٠٠ متر في جزيرة مايوت. ويمكن القول بصورة عامة إن كثافة السكان ترتفع في المناطق الساحلية في جزر الأرخبيل الأربعة وتتناقص بالاتجاه نحو المناطق الداخلية المرتفعة، التي تشغل معظم أواسط الجزر الأربعة، بسبب وعورة الأرض والمنحدرات وظهور الصخور البركانية العارية من التربة والعوائق التي تعرقل إنتاج الغذاء وصعوبة المواصلات والانتقال، هذا إلى جانب الطبيعة الجزرية للبلاد التي تجذب السكان إلى المناطق الساحلية وترتبط هذه الناحية بالعوامل المناخية والمؤثرات الحضارية، وتختلف سواحل جزر القمر في إمكاناتها لجذب السكان وهذا ما أدى إلى اختلاف توزيعهم و تركزهم بصورة واضحة في مواضع مناسبة وحول الموانى والخلجان على السواحل الشمالية والغربية المواجهة للرياح المطيرة مقارنة بالسواحل الواقعة في ظل الرياح.

أما مناخ جزر القمر المداري الرطب فلا تتضح آثاره المباشرة في اختلاف توزيع السكان بسبب ضآلة مساحات هذه الجزر و انعدام الفوارق المناخية فيما بينها تقريباً من ناحية، وبين مكان وآخر داخل كل جزيرة من ناحية ثانية، فجميعها تتلقى أمطاراً سنوية تزيد عن ١٠٠٠ ملم سنوياً، ولا تختلف المتوسطات اليومية والشهرية و السنوية لدرجات الحرارة كثيراً فيما بينها، ولكن يمكن القول بصورة عامة إن غالبية السكان يتوزعون في المناطق التي تقل أمطارها السنوية عن ٢٠٠٠ ملم، أما المناطق التي تتجاوز أمطارها السنوية هذا المعدل فيقل فيها عدد السكان.

وليس من السهل تتبع أثر التربة في توزيع السكان؛ لأن الاختلافات في توزيع التربة وأنواعها ترجع إلى العوامل الطبيعية الأخرى مثل: المناخ والنبات والتضاريس، ولكن يمكن القول بشكل عام إن المناطق الصخرية العارية من الغطاء البيدلوجي تخلو من السكان، ولهذا تعتبر عملية انجراف التربة من العوامل التي تحدث تغييراً في خريطة توزيع السكان في جزر القمر خاصة في جزيرة أنجوان حيث التربة مهددة بخطر الانجراف بفعل الأمطار الغزيرة وشدة الانحدارات.

ب - العوامل البشرية:

بالرغم من سيادة تأثير العوامل الطبيعية في توزيع السكان في جزر القمر إلا أنها ليست العوامل الوحيدة، فهناك العوامل البشرية التي لها آثار واضحة في خريطة توزيع السكان، وتتمثل في العوامل التاريخية والاجتماعية و العوامل الاقتصادية.

١ - العوامل التاريخية و الاجتماعية:

تعرضت جزر القمر خلال القرون السابقة لهجرات وفدت إليها من شعوب و أمم مختلفة تنتمي لأصول عرقية وحضارية مختلفة، كان لها أثر على توزيع السكان ومراكز العمران من مدن وقرى بين جزر أرخبيل القمر الأربعة من ناحية وعلى كل جزيرة من ناحية ثانية، فعلى سبيل المثال تركز المهاجرين الوافدين من شعوب الملايو في مناطق معينة في جزيرة أنجوان. وكذلك كان للحروب والصراعات المستمرة بين حكام جزر القمر من السلاطين والتي سادت جزر القمر في الفترة الممتدة بين القرنين العاشر والرابع عشر الهجريين ولم تتوقف حتى الاحتلال الفرنسي للجزر عام ١٨٨٦م، وخضوعها

للسيطرة الفرنسية لمدة قاربت المائة عام، بالإضافة إلى غزوات القراصنة خلال فترة تجاوزت أربعين عاماً أثاراً بارزة في خريطة توزيع السكان واختفاء بعض المراكز العمرانية وظهور بعض المراكز الجديدة. وكذلك كان لعمر الاستيطان البشري الذي يتجاوز اثنا عشر قرناً في جزر القمر أثراً واضحاً في توزيع السكان ومدنهم وقراهم؛ فالمدن الأقدم[٢] عمراً مثل موروني وميتسامهولي وإيكوني وفمبوني في جزيرة القمر الكبرى وموتساودو وفومبوني وتسمبهو في جزيرة أنجوان و غيرها أكبر أهمية وأكثر سكاناً من المدن الأخرى. هذا بالإضافة إلى أثر العوامل الصحية والديموغرافية التي تشمل المواليد والوفيات والهجرة وما ينجم عنها من اختلاف في معدلات نمو السكان وتغير توزيعهم بين مختلف المناطق في جزر القمر.

٢- العوامل الاقتصادية:

يؤثر نوع النشاط الاقتصادي وحجمه و أهميته بصورة واضحة في خريطة توزيع السكان في جزر القمر، فجزر القمر بلد زراعي يعمل في الزراعة نحو ٨٥ ٪ من سكانه، وتشكل المحاصيل الزراعية القسم الأكبر من صادراته وتساهم بالنصيب الأكبر من دخله الوطني، و هذا يعني إن سكان جزر القمر يعتمدون في حياتهم على الزراعة بشكل أساسي حتى إن الصناعات البسيطة التي توجد فيها يعتمد معظمها على خامات زراعية؛ ولذلك تتركز الغالبية العظمى من السكان بالقرب من مصادر الغذاء والنشاط، وهي سواحل الجزر المطلة على المحيط لصيد الأسماك، والأراضي الزراعية التي تنتشر في المناطق الساحلية التي يقل ارتفاعها عن ٥٠٠م، واستطاع الإنسان استبدال الغابة الطبيعية التي كانت تغطيها بغابة من أشجار جوز الهند والمحاصيل النقدية و المعاشية. وكان يتوزع في هذه المناطق نحو ٩٠ ٪

من السكان حتى عام ١٩٧٢ م ونحو ٧١ ٪ منهم عام ١٩٩٢م ، ويتركز فيها أكثر من ٩٥ ٪ من مراكز العمران الحضرية والريفية.

وكذلك ساهمت طرق المواصلات ووسائلها، وخاصة شبكة الطرق البرية التي تتطور تدريجياً وأصبح طولها يقارب ٩٠٠ كم، في تشكيل خريطة توزيع السكان بما تقدمه من تسهيلات لانتقال المهاجرين بين المناطق الداخلية في كل جزيرة وانتقالهم من جزيرة إلى أخرى[١٢].

د - الخصائص الاجتماعية للسكان

يتألف مجتمع سكان أرخبيل جزر القمر من جماعات من السكان تنتمي إلى أصول عرقية مختلفة والى مناطق و حضارات متنوعة اختلطت مع بعضها البعض؛ ولذلك يتصف التكوين السلالي للسكان في جزر القمر بالتنوع العرقي وعدم انتمائهم إلى مجموعة عرقية معينة، بل هم مزيج من أجناس مختلفة وعناصر متنوعة من العرب والبانتو الأفارقة والإندونيسيين والملاويويين والهنود والصينيين، ويظهر ذلك واضحاً في ملامح السكان[٥]، وقد نشأ عن اختلاط هذه الأجناس و خاصة العرب مع البانتو والملاجاشيين، الذين تعود أصولهم إلى شعوب الملايو سلالة تعرف بالعرق القموري، ونتج عن هذا الاختلاط في جزيرة مايوت (ماهور) العرق الماهوري[١٨]. ويمكن تمييز المجموعات الجنسية الرئيسة التالية بين سكان جزر القمر:

١ ـ العرب: يشكل السكان من أصول عربية أكثر من ثلث[٥] السكان تقريباً ويشكلون أهم الأجناس في جزر القمر، ويعتبرون طبقة متميزة تمسك بمقاليد الأمور والحكم ويتمتعون باحترام الأجناس الأخرى، وتعود صلتهم بجزر القمر إلى أكثر من خمسة عشر قرناً، وقد جاؤوا من عمان

وحضرموت واليمن[١٩]، واستوطنوا جزر القمر لما وجدوا فيها من مظاهر طبيعية متميزة، وموارد مشجعة على الاستيطان إلى جانب موقعها البحري في الركن الجنوبي الغربي من المحيط الهندي، ونشروا الإسلام (٢٠) فيها خلال القرن الثاني الهجري، ويؤيد ذلك الآثار الإسلامية، التي تعود لهذا القرن، واكتشفت في منطقة مرو - وا - دوا في جزيرة موهيلي، وفي منطقة سيما في جزيرة أنجوان، وتتألف من مباني و أكواب و جرار مصنوعة من الفخار[٢].

٢ - الأفارقة: ويشكلون نحو ٥٥ ٪[٥] من إجمالي السكان ويتألفون من فئتين، تضم الفئة الأولى أحفاد السكان القدامى من البانتو الذين وفدوا من الساحل الإفريقي واستوطنوا الجزر قبل وفود الشيرازيين إليها، ويعرفون أيضاً بالسواحليين، ويعتبرون أقلية صغيرة بالمقارنة بالأجناس الأخرى، وتضم الفئة الثانية السكان الذين ينحدرون من أصول إفريقية استعان العرب والجاويون بأجدادهم في الأعمال المنزلية والزراعية، ويمثلون فئة كبيرة من السكان، ويعرفون باسم "الماكوا "MAKOA [٢١].

٣-الشيرازيون : ووفدوا إلى جزر القمر من إيران خلال فترات زمنية متقطعة في القرن الخامس عشر بسبب النزاعات المذهبية الإيرانية، واختلطوا بالعرب والأفارقة ويشكلون نحو ٣,٥٪ من إجمالي السكان [٥][٢٢][١٦].

٤- جماعات من الشعوب الملاويوية - الإندونيسية ولا تزال آثارها العرقية والعمرانية مميزة بين السكان، وتضم ثلاث مجموعات هي الديماتسها والانتالوت والسكلاف، وقد هاجروا إلى جزر القمر من الملايو وإندونيسيا ويتوزعون في مرتفعات جزيرة أنجوان، ويتميزون ببشرتهم السمراء والشعر الأملس أو المجعد، والجبهة المتراجعة والأنف المقوس. ولا تزال

بعض المناطق والأحياء السكنية التي نزلت فيها هذه الجماعات، تحمل أسماء تدل على أصولهم كما في بلدة مطمهولي حيث يطلق اسم جاوة على المكان الذي نزل فيه القادمون من جزيرة جاوة، وتشكل هذه الجماعات نحو ٦٪من إجمالي السكان [٥][١٦].

٥- هذا بالإضافة إلى فئة صغيرة من السكان تحدرت من تزاوج المستوطنين الفرنسيين مع السكان المحليين ويعرفون باسم الكرويول ولم يتجاوز عددهم ١٠٠ نسمة حتى عام ١٩٧٥؛ ولهذه الفئة نفوذ سياسي هام في جزيرة مايوت التي لا تزال خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفئة ضئيلة أخرى ينحدرون من أصول برتغالية، وهم أحفاد البحارة البرتغاليين الذين نزلوا في جزر القمر في مطلع القرن السادس عشر، [١٦] ويعيشون في مدينة تسانجاروجو في شرق جزيرة القمر[٢] الكبرى، وتشكل الفئتان معاً أقل من ٠,٥٪ من إجمالي السكان، والإسلام هو الدين الغالب في جزر القمر، فجميع سكانها مسلمون عدا فئة ضئيلة من الكرويول في جزيرة مايوت اعتنقت النصرانية (المذهب الروماني الكاثوليكي) بتأثير من المبشرين الفرنسيين وتشجيع الدولة المستعمرة فرنسا، وظل التأثير العربي الإسلامي مسيطراً في مختلف النواحي الاجتماعية والسياسية وكانت اللغة الرسمية حتى الاحتلال الفرنسي للجزر خلال القرن الخامس عشر الميلادي ولا تزال اللغة العربية، حتى الوقت الحاضر لغة الإدارة والتعليم الإسلامي، ويستطيع جميع السكان قراءة اللغة العربية وكتابتها، كما نص دستور البلاد عام ١٩٧٨م على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية إلى جانب اللغة الفرنسية، أما اللغة الشائعة بين السكان فهي السواحلية باللهجة القمورية، وهي مزيج من العربية والسواحلية وتكتب بالحروف

الهجائية العربية، وتستعمل في المعاملات التجارية وتنتشر أيضاً في شرق إفريقيا، وتعتبر الفرنسية اللغة الأجنبية الرئيسه الوحيدة في البلاد[٢].

ثانيا : التركيب العمري والنوعي للسكان:

تحفل البيانات الإحصائية للتعدادات السكانية التي أجريت في جزر القمر في الأعوام ١٩٥٨م ،١٩٦٦م، ١٩٨٠م، بالأخطاء في تسجيل الأعمار وفي توزيع السكان حسب فئات السن، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة أهمها ميل السكان إلى عدم ذكر الأطفال خلال الإحصاء السكاني، وقد انعكس ذلك في نقص ملحوظ لعدد الأطفال دون سن الخامسة في الأهرامات السكانية لجزر القمر، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع معدل الوفاة بينهم، وهذه البيانات تمثل المصدر الأساس لمعرفة التركيب النوعي والعمري للسكان أو توزيعهم حسب النوع وفئات السن الذي يعد من أهم بيانات التعداد لأنه؛ يفي بعدة أغراض أهمها التحليل الديموغرافي لتوضيح الملامح الديموغرافية للسكان إناثاً وذكوراً، وبيان القوة البشرية للدولة وتحديد الفئات المنتجة التي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفراد المجتمع، وكذلك إبراز قدرة السكان على النمو وتحديد اتجاهات هذا النمو و عناصره و أسبابه، وله أهميته الخاصة في وضع السياسات السكانية و الخطط الاجتماعية و الاقتصادية التي ترتبط بقوة الدولة بجميع أشكالها و أنواعها[٦].

و توضح الأهرامات السكانية في (الأشكال - ١٠،١١،١٢) التي تبين توزيع سكان جزر القمر حسب النوع و فئات السن أن صغار السن دون ١٥ عاماً شكلوا أكثر من خمسي السكان (٤٣,٢ ٪) عام ١٩٥٨، منهم ٢٢,٥ ٪ ذكوراً و٢٠,٧ ٪ إناثاً، وارتفعت هذه النسبة إلى ٤٤,٢ ٪ عام ١٩٦٦م (٢٢,٨ ٪

ذكـوراً، ٢١,٤ ٪ إناثاً) وارتفـعت حـسب بيـانات تعـداد ١٩٨٠ إلى ٤٧,٢ ٪ (٢٤,٣٪ ذكور اً، ٢٢,٩ ٪ إناثاً)، وحافظت هذه النسبة على مستواها حتى عام ١٩٩٥ (٤٧ ٪) ، ثم انخفضت حسب تقديرات الأمم المتحدة إلى ٤٣,٥ ٪ عام ١٩٩٩ (٥٠,١ ٪ ذكوراً، ٤٩,٩ ٪ إناثاً) ومن المتوقع هبوط هذه النسبة إلى ٤٢٪ تقـريبـاً عـام ٢٠١٠م إذا نفـذت السيـاسـات السكانية المعتـمـدة لضبط حـجم السكان، وتشكل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني وهي فئة غير منتجة وتتأثر بعاملي المواليد والوفيات بسبب ارتفاع معدلاتهما وخاصة ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال دون الخـامسة، وشكلت فئة متوسطي السن وهي الفئة المنتجة نظرياً (١٥-٥٩عـامـاً) وتعـرف بقـوة العـمل النظرية، أقل من نصف السكان (٤٨,٩٪) عام ١٩٥٨م (٢٠,٦٪ذكوراً، ٢٨,٣٪ إناثاً) وانخفضت هذه النسبة إلى ٤٨,١٪عـام ١٩٦٦م، وإلى ٤٥,٧٪ عـام ١٩٨٠ بأثيـر هجـرة السكان إلى خـارج البلاد للبحث عن فرص العمل في الدول المجاورة ودول الخليج العربي وبتأثير التجديد المستمر لقاعدة الهرم السكاني (فئة صغار السن) بما يضاف إليها من مـواليـد وأطفـال تقلل من نسبـة فئة مـتـوسطي السن، وقد ارتفعت نسبـة هذه الفئة حتى بلغت نحو ٤٩٪ عام ١٩٩٥م حسب تقديرات الأمم المتحدة ونحو ٥٢٪ عـام ١٩٩٩م، ويفـسـر سبب هذا الارتفـاع بعودة كثيـر من المهاجـرين من خـارج البـلاد، وخـاصـة من الدول المجاورة مـثل: مـدغشـقـر بسبب الاضطـرابات التي شـهدتهـا والتناقص المستـمـر في نسبـة صـغار السن خلال السنـوات الأخيـرة مع الأخذ بعين الاعتبـار الأخطاء الشائعـة في التقديرات السكانية. ويلاحظ تفوق نسبـة الإناث على الذكور في هذه الفئة؛ لأن الذكور أكثر اشـتـراكاً في الهـجـرة إلى خارج البلاد وأكثر تعرضاً للأخطار، فقد بلغت نسبـة الإناث أكثر من نصف هذه الفئة (٥١٪) عام ١٩٩٩م.

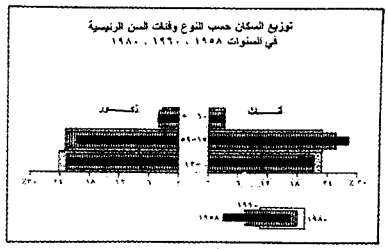

شكل (١٠)

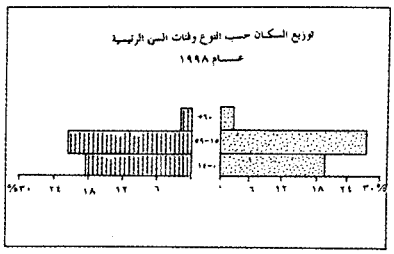

شكل (١١)

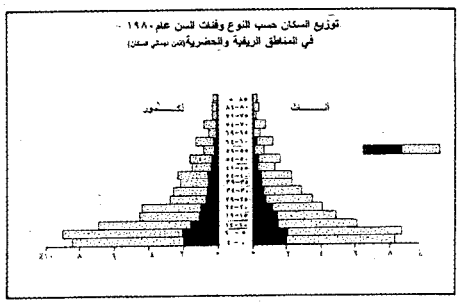

شكل (١٢)

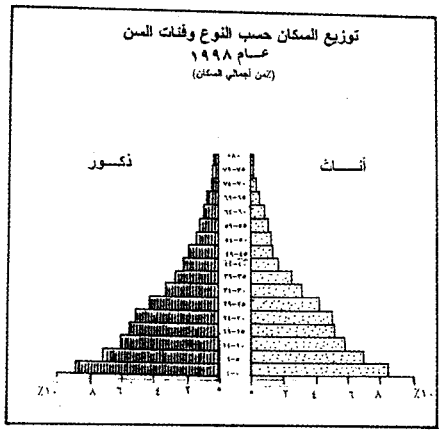

شكل (١٣)

أما فئة كبار السن (٦٠ عاماً فأكثر) فقد بلغت ٧,٥ ٪ من إجمالي السكان عام ١٩٥٨، وانخفضت إلى ٧,١٪ عام ١٩٦٦ والى ٦,٨٪عام ١٩٨٠، وبلغت ٤٪ عام خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨م ، وهي الفئة الأخرى التي لا تشارك في الإنتاج وتشمل أعداداً كبيرة من الإناث والأرامل ، وانخفضت نسبة هذه الفئة إلى نحو ٣٪ عام ١٩٩٩ باعتبار كبار السن الأفراد الذين بلغوا سن ٦٥عاماً فأكثر، وهي نسبة منخفضة وتدل على قصر أمد الحياة المتوقعة عند الميلاد والذي قدر بنحو ٤١عاما للذكور و٤٢عاماً للإناث عام ١٩٥٨م، ونحو ٤٤,٤ عاماً للذكور و٤٧,٦ عاماً للإناث خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠م، وقدر بنحو ٥٦ عاماً للنوعين عام ١٩٩٥م، و بنحو ٦٠ عاماً عام ١٩٩٩ م (ذكور ٥٨,٤ ، إناث ٦٣,٤) نتيجة لتحسن الظروف الصحية في البلاد إلى حد ما و انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع باستمرار حتى بلغ ٩١ بالألف عام ١٩٩٥ وهبط إلى ٨١,٦ بالألف عام ١٩٩٩م[٩].

وتظهر مقارنة نسب فئات السن السابقة ارتفاع نسبة صغار السن و تزايدها باستمرار حتى عام ١٩٨٠م، وحافظت على ارتفاعها حتى عام ١٩٩٥ وبدأت بالانخفاض قليلاً حتى بلغت ٤٣,٥ ٪ عام ١٩٩٩م ، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً شأنها في ذلك شأن الدول النامية وخاصة الدول الإفريقية ومعظم الدول الآسيوية، ويتأكد ذلك من خلال مقارنتها بنسب صغار السن في بعض الدول النامية والمتقدمة، فقد بلغت هذه النسبة في عام ١٩٩٥ أقل من ٢٠ ٪ في معظم الدول الأوربية، وبلغت نحو ٣١ ٪ في تركيا و٣٥ ٪ في المكسيك و٤٥ ٪ في السنغال و٤١ ٪ في السودان و٣٨ ٪ في الجابون ومصر و٤٢٪ في السعودية[١٠][١١]، وهذه الفئة فئة مستهلكة غير منتجة يقع عبء إعالتها على فئة متوسطي السن، وقد تراجعت بالمقابل نسبة فئة متوسطي السن بسبب الهجرة إلى خارج البلاد ثم عادت للارتفاع بسبب عودة أعداد

كبيرة من أبناء البلاد المهاجرين و تناقص نسبة صغار السن خلال الفترة الأخيرة.

ويعتبر سكان جزر القمر من المجتمعات الناضجة تتراوح فيه نسبة كبار السن بين ٤ ٪ و٥ ٪، وبلغت نسبة تعمرهم Ageing Index ١٢٪ عام ١٩٥٨ ونحو ١٠,٤ ٪ عام ١٩٨٠ و ٤٪ عام ١٩٩٥، و هذا يعني بلوغ أربعة أشخاص حد التعمر مقابل كل مائة شخص من صغار السن، ويرتبط بذلك تدني العمر الوسيط Median Age لسكان جزر القمر من ١٨,٨ عاماً عام ١٩٥٨ م إلى ١٦,٤ عاماً عام ١٩٨٠م، وإلى أقل من ذلك عام ١٩٨٨م، وهذا يعني أن نصف سكان جزر القمر كانت تقل أعمارهم عن ١٨,٨ عاماً عام ١٩٥٨ وعن ١٦,٤ عاماً ١٩٩٨م.

وتوضح الأهرامات السكانية في الشكلين (١٤،١٣) أن سكان جزر القمر مجتمع شاب فتي بسبب قاعدته العريضة التي تمثل صغار السن التي نتجت عن النمو السريع للسكان والذين تجاوزت نسبتهم ٤٧٪ من إجمالي سكان البلاد حتى عام ١٩٩٥، ثم انخفضت إلى نحو ٤٣٪ عام ١٩٩٩م، ولهذا النوع من التركيب السكاني آثار اقتصادية واجتماعية كثيرة تظهر بوضوح في الضغط والعبء الثقيل الذي يتحمله اقتصاد جزر القمر الضعيف، بسبب قلة موارد البلاد، لتلبية احتياجات ما يقارب من نصف السكان المستهلكين غير المنتجين من السلع والخدمات الصحية والتعليمية والمواد الغذائية وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي تستنفذ القسم الأكبر من دخل البلاد ومواردها، وكذلك تتضح هذه الآثار في ارتفاع معدلات الإعالة الفعلية التي بلغت نحو ٢٧٧٪ عام ١٩٩٠م، ونحو٣٥٥ ٪ عام ١٩٩٦م، وهذا يعني أن كل فرد من قوة العمل الفعلية المشاركين في العمل والإنتاج يقع على عاتقه عبء إعالة أكثر

ثلاثة أشخاص تقريباً بالإضافة إلى إعالة نفسه، وهو معدل مرتفع ويعد من أعلى معدلات الإعالة على مستوى العالم، وتتباين معدلات الإعالة بين المناطق الريفية و المدن فترتفع في المدن عن مثيلاتها في الريف بسبب تكدس السكان في المدن بسبب الهجرة الداخلية إليها من ناحية و نتيجة لارتفاع معدلات المواليد و ارتفاع نسبة صغار السن من ناحية ثانية وكذلك يختلف معدل إعالة الصغار الذي تجاوز ١٦٥٪ عام ١٩٩٦م عن معدل إعالة الكبار الذي بلغ نحو ١٢٪ في العام نفسه، و هذا يعني ارتفاع معدل نسبة المعولين الصغار مقابل نسبة المعولين الكبار بسبب ارتفاع معدل المواليد و تدني معدل التعمر بين سكان جزر القمر[١].

و يظهر التركيب السكاني لجزر القمر تفوق عدد الإناث على عدد الذكور، فقد بلغت نسبة الإناث ٥٢,٥٪ من إجمالي السكان مقابل ٤٧,٥٪ للذكور عام ١٩٥٨م، وبهذا بلغت نسبة النوع ٩٦٪ وفي عام ١٩٨٠ كانت نسبة النوع ٩٩,٤ ٪ فقد بلغت نسبة الإناث ٥٠,١٪ مقابل ٤٩,٩٪ للذكور وفي عام ١٩٩٠ تقدمت نسبة الذكور (٤٩,٩ ٪) وأصبحت نسبة النوع ١٠٠,٤٪ وعادت نسبة الإناث (٥٠,٤ ٪) للتفوق على نسبة الذكور (٤٩,٦ ٪) عام ١٩٩٨ وبلغت نسبة النوع ٩٨,٤ ٪ وانخفضت إلى ٩٨٪ عام ١٩٩٩، ويرجع سبب تفوق نسبة الإناث في غالبية السنوات إلى هجرة الذكور إلى خارج البلاد للبحث عن فرص العمل، بالإضافة إلى أن الذكور أكثر تعرضاً للوفاة من الإناث بسبب مخاطر العمل والمهنة.

ويوضح الهرم السكاني المركب (الشكل رقم ١٤) تباين نسب سكان جزر القمر في فئات السن المختلفة في تعدادي عام ١٩٦٦ وعام ١٩٨٠ بسبب العوامل الديموغرافية والاجتماعية كالمواليد والوفيات والهجرة إلى خارج

البلاد، وكذلك يوضح هذا الهرم السكاني تفوق نسبة الذكور على نسبة الإناث في فئة صغار السن أقل من ١٥ عاماً، وتتفوق نسبة الإناث على الذكور في فئة متوسطي السن عام ١٩٦٦ حيث بلغت نسبة النوع ٨٧,٢ ٪ بسبب ارتفاع معدل هجرة الذكور إلى الخارج، وبلغت هذه النسبة ١٠٠,٤ عام ١٩٨٠ بسبب تقارب أعداد الذكور و الإناث نتيجة لعودة المهاجرين من الرجال من الخارج خاصة من مدغشقر و الدول الإفريقية المجاورة. وقد بلغت نسبة النوع في عام ١٩٩٩ م ١٠٣ ٪ عند الولادة و ١٠٠ ٪ في فئة السن أقل من ١٥ عاماً و٩٧ ٪ في فئة متوسطي السن ١٥-٦٤ و ٩١ ٪ في فئة كبار السن ٦٥ عاماً فأكثر.

توزيع السكان حسب النوع وفئات السن
١٩٦٦ ، ١٩٨٠
(٪من أجمالي السكان)

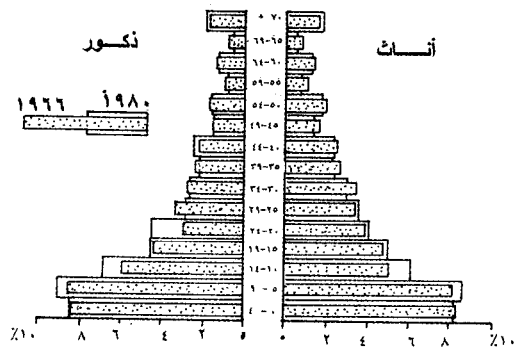

شكل (١٤)

و يوضح التباين بين نسبة الذكور و الإناث بين كبار السن أن أمد الحياة المتوقع عند الميلاد للإناث أطول مما هو عند الذكور والذي قدر ٥١,٧ عاماً للإناث مقابل ٤٨,٣ عاماً للذكور خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ و٥٤,٥ عاماً للإناث و ٥٣,٥ للذكور خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢، وقدر في عام ١٩٩٩ بـ ٦٠,٨٥ عاماً لإجمالي السكان، و٦٣,٤ عاماً للإناث و٥٨,٤ عاماً للذكور[٩].

ثالثاً : النشاط الاقتصادي للسكان:

جزر القمر، كما ذكر سابقاً، من الدول النامية الشديدة الفقر، ويعاني اقتصادها من مشكلات كثيرة بعضها مستعصي الحل. وتشكل الزراعة القطاع الاقتصادي الرئيس فيها، ويعمل فيه غالبية السكان، ويعيش أكثر من ٨٠٪ منهم في المناطق الريفية[١]، وقد بلغ حجم قوة العمل النظرية في جزر القمر، والتي تشمل السكان القادرين على العمل نظرياً وهم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٠ عاماً ٢١٠ آلاف نسمة عام ١٩٨٥ أي نحو ٤٥٪ من إجمالي السكان، وتراجعت هذه النسبة إلى ٤٢٪ عام ١٩٩٣ بسبب الهجرة إلى خارج البلاد التي يشارك فيها قسم كبير من أفراد هذه الفئة العمرية، وبلغت هذه النسبة ٥٢٪ من إجمالي السكان تقريباً عام ١٩٩٨[١٢][٢٣].

أما القوى العاملة و يقصد بها قوة العمل الفعلية التي تضم السكان ذوي النشاط الاقتصادي من كلا النوعين، ذكوراً وإناثاً، الذين يشاركون في العمل لإنتاج السلع الاقتصادية و تقديم الخدمات المختلفة فقد بلغ عدد أفرادها ١٦١ ألفاً عام ١٩٨٢ وتجاوز ١٩٣ ألفاً بقليل عام ١٩٩٠ أي نحو ٣٦,١٪ من إجمالي السكان، وانخفضت هذه النسبة إلى ٢٨,٢٪ عام ١٩٩٦، و هذا يشير إلى ارتفاع معدل البطالة في جزر القمر وقد بلغت نسبة المتعطلين وغير العاملين نحو ٢٠٪ من إجمالي السكان، ونحو ٥٠٪ تقريباً من قوة العمل النظرية[١٢].

ويوضح الشكل (رقم- ١٥) والجدول التالي توزيع القوى العاملة في جزر القمر على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٦[٩].

توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة
خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٨٢

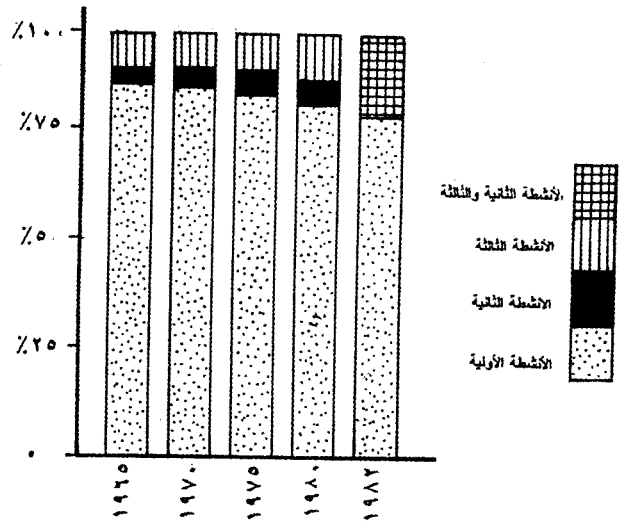

شكل (١٥)

جدول رقم (٦) توزيع القوى العاملة في جزر القمر
على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٦م

الأنشطة	٪ ١٩٧٠	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٠	٪ ١٩٩٦
الأولية	٨٧,٩	٨٤,٨	٨٣	٨٠
الثانية	٤,٣	٥,٦	٥,٨	٨,٦
الثالثة	٩	٩,٦	١١,٢	١١,٤
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويوضح الجدول السابق استئثار الأنشطة الأولية، التي تشمل الزراعة و الصيد والغابات والأنشطة الاستخراجية بأربعة أخماس القوى العاملة ، وتتناقص نسبة العاملين فيها لصالح الأنشطة الثانية و الثالثة بمعدل ضئيل لم يتجاوز ٧٪ خلال ٢٦ عاماً بين ١٩٧٠ و١٩٩٦ م. ويوضح الشكل (رقم - ١٦) والجدول التالي توزيع القوى العاملة في جزر القمر على فروع النشاط الاقتصادي حسب بيانات تعداد ١٩٨٠م.

جدول رقم (٧)

توزيع القوى العاملة في جزر القمر على فروع النشاط الاقتصادي عام ١٩٨٠م

الترتيب	النشاط الاقتصادي	٪
١	الزراعة والصيد والغابات	٨١,١
٢	الخدمات والتجارة	٩,٣
٣	الصناعة	٤
٤	التشييد والبناء	٣,٣
٥	النقل والمواصلات	٢,١
٦	التعدين والمناجم	٠,١
٧	الكهرباء والماء والغاز	٠,١

الأنشطة الاقتصادية للسكان
عام ١٩٨٠

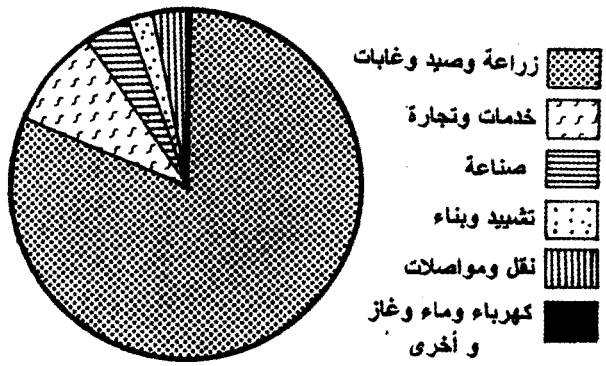

شكل (١٦)

ويظهر الجدول السابق التوزيع غير المتوازن للقوى العاملة بين الأنشطة الاقتصادية بشكل لافت النظر ، فتشكل الزراعة و الصيد والغابات النشاط الاقتصادي الرئيس للغالبية العظمى للسكان، وبذلك تشكل القاعدة الأساسية الحياة الاقتصادية برمتها في جزر القمر، ويتوقف على أوضاعها والظروف التي تمر بها الأحوال المعيشية للسكان من ناحية، والحالة الاقتصادية في البلاد من ناحية ثانية. وتبلغ نسبة الذكور ٧٢,٢٪ من العاملين في الزراعة مقابل ٢٧,٨٪ للإناث.

٢ - يحتل قطاع الخدمات والتجارة والنقل والمواصلات المرتبة الثانية (١١,٤٪) ويشكل العاملون فيه نحو ثمن العاملين في الزراعة، ٨٨٪ منهم من الذكور ١٢٪ من الإناث.

٣ - يأتي في المرتبة الثالثة الصناعة والتشييد والبناء الأنشطة الأخرى وتبلغ نسبة العاملين فيها (٧,٩٪) ، غالبيتهم (٤, ٦٤٪) ذكور و(٤, ٣٦٪) من الإناث.

وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في مجمل الأنشطة الاقتصادية ٤, ٢٦٪ من إجمالي العاملين فيها، وغالبية النساء يعملن في النشاط الزراعي (٢٤) ومن المتوقع أن يستمر التوزيع غير المتوازن للقوى العاملة في جزر القمر بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة لفترة طويلة من الزمن تقدر بعشرات السنين بالاعتماد على الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد، وقد تظل على حالها إذا لم توضع برامج شاملة للتطور الاقتصادي والاجتماعي تمس القوى الإنتاجية في البلاد وخاصة في الريف، وتهدف إلى تطوير الصناعة وخاصة تصنيع المنتجات الزراعية، ورفع مستوى الإنتاج الزراعي، ومحاولة تحقيق التوازن بين فروع النشاط الاقتصادي للخروج بالبلاد من أوضاعها الاقتصادية المتدهورة والتخلص من أعباء البطالة المتفشية بين السكان في الوقت الحاضر.

رابعاً: الحالة الصحية و الغذائية للسكان:

جزر القمر من الدول الفقيرة، وينمو اقتصادها ببطء شديد، وتعاني من ندرة الموارد الطبيعية وعدم كفاية المواد الغذائية ومن انخفاض معيشة السكان المرتبط بالدخل الفردي المتدني الذي بلغ ١٠٠ دولار سنوياً عام ١٩٧٠ و١٥٠ دولاراً عام ١٩٧٥م، و٣٤٠ دولاراً عام ١٩٨٠م و٤٠٠ دولار عام ١٩٩٢م ولم يتجاوز ٧٠٠ دولار عام ١٩٩٧م، وقد أدى ذلك إلى تدهور المستوى الغذائي للسكان، وتدني متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية الذي بلغ ٢٢٢٠

سعرة / للفرد تقريباً خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧١م وهبط إلى ٢١٠٠ سعرة خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٠م ووصل إلى ٢١١٥ سعرة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥م[٢٥]، ولم يتجاوز هذا المستوى حتى الوقت الحاضر، وهذا يعني ثبات متوسط نصيب الفرد من الغذاء حول مستواه المنخفض خلال أربعين عاماً تقريباً. ومعظم هذه السعرات من مصادر نباتية تشكل نحو ٩٤ ٪ من نصيب الفرد من السعرات الحرارية ولا يتجاوز نصيب الفرد من البروتينات النباتية والحيوانية ٤١ غراماً يومياً، وهذا يعني معاناة السكان من سوء التغذية عامة ومن نقص العناصر الغذائية الأساسية اللازمة لبقاء جسم الإنسان صحيحاً سليماً بسبب قلة الإنتاج الحيواني و تدني مستوى الدخل الفردي؛ ولذلك تنتشر الأمراض والأوبئة بين السكان على نطاق واسع، فعلى سبيل المثال كان ثلاثة أرباع السكان البالغين [٢٥] عام ١٩٨٣م يعانون من أمراض الملاريا والسل والجذام وغيرها من الأمراض، وبلغت نسبة الأطفال المصابين (١٣) بأمراض سوء التغذية نحو ١٦ ٪ من مجموع الأطفال عام ١٩٨٠ م، ووصلت نسبة وفيات الأطفال بسبب أمراض سوء التغذية مستويات خطيرة، فقد قدر أن ٥٠-٨٠ ٪ من الأطفال يموتون بسبب أمراض سوء التغذية و الأمراض[٢] الصدرية و المعوية و الملاريا، و من المحتمل أن الأوضاع الصحية لم تتحسن كثيراً ومازالت متردية حتى الوقت الحاضر، فلا تزال معدلات وفيات الأمهات والأطفال مرتفعة (٩١ بالألف / عام ١٩٩٥)، إلى جانب انخفاض أمد الحياة[١٢] المتوقعة (٥٦ عاماً) للسكان، ويرجع هذا الوضع إلى انتشار الأمراض بين السكان مثل الملاريا وأمراض الجهازين التنفسي والهضمي وأمراض سوء التغذية وغيرها من الأمراض، وبعض هذه الأمراض متوطن في جزر القمر مثل[٩] الملاريا والسل والجذام والأمراض التناسلية، ولا تتوافر للسكان حتى

الوقت الحاضر الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية بشكل كاف، وهذه الناحية تحتاج إلى اهتمام وعناية بصورة جدية لا يمكن تأجيلها أو تجاهلها لتحسين الأوضاع الصحية المتردية، فحتى عام ١٩٨٤م لم يتجاوز عدد الأطباء في جزر القمر الثلاثين طبيباً، وكان معدل السكان بالنسبة للأطباء طبيب لكل/٢٠ ألف نسمة حتى عام ١٩٨٠م، وبلغ طبيب لكل/١٥ ألف نسمة عام ١٩٨٥م، ووصل إلى طبيب لكل/٦٦٠٠ نسمة خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢[٢٦]، وكان عدد المستشفيات ست فقط بطاقة ٧٠٠ سرير أي بمعدل سرير لكل/٨٠٠ نسمة خلال الفترة ١٩٨٧ -١٩٩٢ وتتركز هذه المستشفيات في العاصمة موروني وفي مدن هومبو وموتسامودو وندزوز ومومجو وفومبيني، هذا بالإضافة إلى عدد من مراكز الرعاية الصحية الأولية تتوزع في جزر الأرخبيل الأربعة، ولكنها لا تعمل بشكل مناسب لعدم توافر الكوادر الطبية المتخصصة.

وتبين المعدلات السابقة عدم كفاية الرعاية الطبية للسكان و تردي الأوضاع الصحية وخطورتها ويمكن إدراك ذلك من مقارنة هذه المعدلات بالمعدل المتوسط (طبيب لكل / ألف نسمة) الذي توصي به منظمة الصحة العالمية. هذا بالإضافة إلى أن الرعاية الصحية لا تزال حتى الوقت الحاضر علاجية ولم تصل إلى مرحلة الرعاية الصحية الوقائية التي تحتاجها جزر القمر للتخلص من الأمراض المتوطنة والأوبئة التي تفتك بالسكان وخاصة الأطفال منهم، ولا شك أن لهذه الأحوال الصحية المتردية آثار سيئة على حياة السكان عامة، وقد تأخذ طابعاً مأساوياً في المناطق الريفية بسبب حرمانها من الخدمات الطبية.

ويزيد من صعوبة هذه الأوضاع و ترديها انخفاض مستوى الوعي الصحي لدى السكان وتدني مستوى معيشتهم بالإضافة إلى عدم كفاية المياه الصالحة للشرب، فحتى عام ١٩٨٠ كانت مياه الشرب تكفي ٥٨ ٪ من سكان المدن[٢] و٥٢ من سكان المناطق الريفية[١٣]؛ ولذلك عدم توافر المساكن الصحية لعدد كبير من السكان، وتبذل جزر القمر جهوداً حثيثة لتحسين الظروف الصحية للسكان بتنفيذ الخطط و البرامج الصحية لتنظيم النمو السكاني وخفض وفيات الأطفال وتحقيق التوازن الغذائي وتوزيع الخدمات الصحية في أنحاء البلاد و دعم أساليب الرعاية الصحية الوقائية بمقاومة الأمراض المتوطنة وضمان سلامة البيئة وتوفير مياه الشرب وتتلقى جزر القمر لتنفيذ هذه البرامج مساعدات خارجية من بعض الدول الإسلامية و بعض المنظمات الدولية والإقليمية، ونتيجة لهذه الجهود تم إنشاء مستشفى للعيون ومراكز صحية جديدة والتوسع في خدمات الرعاية الصحية الوقائية بتحصين السكان ضد الأمراض المتوطنة والأوبئة خاصة الملاريا والدرن والشلل وغيرها، وكذلك تقديم الخدمات الصحية لرعاية الأطفال والأمهات و تنظيم الأسرة[٢٤]، ورغم هذه الجهود والتقدم الملموس الذي حققته فما تزال الخدمات الصحية بحاجة إلى تطويرها ودعمها بالأطباء المتخصصين والمعدات الطبية والأدوية، ولا تزال جزر القمر بحاجة إلى المساعدات الدولية لمكافحة الأمراض المتوطنة والسارية وتدريب أبناء البلاد لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكوادر الطبية والمحلية، والمتوقع تحقيقه في مطلع العام الحالي، وكذلك تحتاج جزر القمر إلى إعادة النظر في توزيع الخدمات والمرافق الصحية في أرجاء البلاد والاهتمام بالمناطق المعزولة والنائية ومتابعة نشر الوعي الصحي بين السكان.

خامساً: الحالة التعليمية للسكان:

كانت الأوضاع التعليمية في جزر القمر متردية حتى حصولها على الاستقلال عام ١٩٧٥م، فلم يكن في البلاد سوى ٨٠ مدرسة ابتدائية، ولم تتجاوز نسبة التلاميذ في المرحلة الابتدائية ومدارس تعليم القرآن الكريم ٢٣٪ من مجموع الأطفال في سن التعليم الابتدائي، وكان يقوم بمهمة تعليمهم ٧٥٠ معلماً، ولم يتجاوز عدد طلاب المرحلة الثانوية ٩٠٠٠ طالب. وبذلت جهود كبيرة بعد الاستقلال للقضاء على الأمية وتطوير التعليم وتحسين النظام التعليمي بإدخال التعليم الفني والتأهيل المهني لتلبية احتياجات المجتمع والخطط الموضوعة للتنمية و التطور الاجتماعي.

ونتيجة لهذه الجهود تضاعف عدد المدارس الابتدائية أكثر من ثلاث مرات بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٧م وتزايد عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من ١٢ ألف تلميذ كانوا يشكلون ١٩ ٪ من مجموع الأطفال في سن التعليم الابتدائي عام ١٩٧٠م إلى ٧٦ ألف تلميذ تقريباً عام ١٩٨٠م، وهذا يعني تضاعف عددهم أكثر من ست مرات. وبلغت نسبة الأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية نحو ٦٤ ٪ من مجموع الأطفال في سن التعليم الابتدائي عام ١٩٨٦م، ثلاثة أخماسهم من الذكور، وارتفعت هذه النسبة إلى ٧٥ ٪ عام ١٩٨٩ أكثر من نصفهم (٥٥ ٪) من الذكور، وهذا يعني تناقص نسبة الأطفال المتسربين من التعليم الابتدائي من ٨١ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٥ ٪ عام ١٩٨٩، ومن المحتمل تجاوز هذه النسبة ٩٠ ٪ في الوقت الحاضر. وفي الوقت نفسه تضاعف عدد المعلمين في المرحلة الابتدائية أكثر من ثلاث مرات بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٧ إلى أن هذه الزيادة لم تتناسب مع تزايد أعداد التلاميذ وظل معدل التلاميذ بالنسبة للمعلمين مرتفعاً، وقد بلغ هذا المعدل ٣٩ تلميذاً / لكل

معلم عام ١٩٧٥، وارتفع إلى ٤٦,٢ تلميذاً / لكل معلم عام ١٩٨٠، وانخفض إلى ٣٦ تلميذاً / لكل معلم خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢. هذا بالإضافة إلى مدارس تعليم القرآن الكريم التي تتولى مهمة تعليم الأطفال قبل مرحلة التعليم الابتدائي وشملت ما يقارب ٢٠ ألف تلميذ حتى عام ١٩٨٥.

وتزايد عدد طلاب المرحلة (المتوسطة- الثانوية) من ٩٠٠٠ طالب عام ١٩٧٠ إلى ٢٢٦٠٠ طالب تقريباً، و بلغت نسبة المسجلين للدراسة في هذه المرحلة ١٧ ٪ من الشباب في سن الدراسة (١٢-١٨ عاماً) خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢، منهم ٩ ٪ ذكوراً و٨ ٪ إناثاً، وبلغ معدل عدد الطلاب إلى المدرسين في هذه المرحلة ٣٨ طالباً / لكل مدرس. أما بالنسبة للتعليم العالي فلا توجد جامعات في جزر القمر، ويقتصر على معهدين لتدريب المعلمين للتدريس في المدارس الابتدائية الريفية وبلغ عدد طلابهما ٢٥٠ طالباً عام ١٩٩٠ تقريباً[٢٧].

ولا تزال الأمية متفشية بين سكان جزر القمر بنسبة مرتفعة بلغت ٥٢,١٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ بين السكان الذين تجاوزت أعمارهم ٢٥عاماً فقط، أي نحو ٩٢ ألف نسمة غالبيتهم (٣٠,١٪) من الإناث مقابل ٢٢٪ للذكور، وهذه النسب تعادل ٦٠٪ من إجمالي الإناث و٤٤٪ من مجموع الذكور في البلاد. وبلغت نسبة الذين يستطيعون القراءة والكتابة ٥٧,٣٪ من إجمالي السكان الذين تجاوزت أعمارهم ١٥ عاماً حتى عام ١٩٩٥. وبلغت هذه النسبة بين الذكور٦٤,٢٪، مقابل ٥٠,٤٪ بين الإناث، وهذا يعني أن الأمية ظلت منتشرة بين ٥٢,٧٪ بين السكان الذين تجاوزت أعمارهم ١٥ عاماً ثلاثة أخماسهم من النساء تقريباً. ومن المتوقع تناقص نسبة الأميين خلال الأعوام القادمة أمام التوسع في التعليم وخاصة نشر التعليم الابتدائي الذي خطط له ليشمل نحو ٩٥٪ من الأطفال في سن التعليم الابتدائي (٨).

المصادر والمراجع

١ - صيام، نعمان محمد، ١٤٢١هـ: جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي،جامعة الإمام، الرياض.

2 - Battistini, R. and Verin,P. 1984; Geographie des Comores ,Paris.

٣ - جونستن، هنري، ١٨٧٥: استعمار إفريقيا، القاهرة.

4 - Gevery ,1979 :Essai Sur Les Comores, Pandichery .

٥ -عبدالحميد، حاجي عبد الله، ١٩٨٥: التطور السياسي في جزر القمر، بحث بمعهد الدراسات الدبلوماسية، القاهرة.

٦-فراج، عبدالمجيد، ١٩٧٧: الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، القاهرة.

7 - World Almanac, 1990-1996: The World Almanac, Newyork .

8 - Europa Pub. Limited (1977,79,81,85,86,87,88,89,91,93,94,96,98) The Year Book,vol.1, 2, London .

9 - UN. 1950-1999: Statistical Year Book, New york .

10- UN. Demographic Year Book, 1990, 92, 94, 96, 98, New York.

11- UN . 1997, World Population Monitoring New York .

12- UN. 1998, National Population Policies , New York .

13-World Bank , 1983 : The Comoros , Surrent Economic Situation and Prospects , Washington .

World Bank , 1987: The Comoros , The Arduous Path to EconomiGrowth , Washington .

World Bank , 1994 : Social Indicators of Development , Baltimore .

14- World H5ealth Org. 1980 : Six Report on the World Health Situation , Geneva.

15-UN . 1951-1992 : Statistical Year Book, New York.

16-Bung , F . M . 1983: Indian Ocean Five Countries , Washington .

17-World Bank, 1984: Comoros , Agricultural Sector Memorandum, Washington .

١٨-غلاب، محمد السيد وآخرون، ١٩٧٩: البلدان الإسلامية والأقليات الإسلامية في العالم المعاصر، الرياض.

١٩- المغيري، سعيد بن علي، ١٩٨٦: جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، مسقط.

٢٠- زكي، عبدالرحمن، ١٩٦٠: المسلمون في العالم ، القاهرة.

٢١- بدر الدين، عبد الرحمن، ١٩٨٠: العرب في شرق إفريقيا، مجلة دراسات تاريخية، آذار، ص ١١٥-١٢٨، دمشق.

٢٢- الشيخ، رأفت غنيمي، ١٩٨٢: إفريقيا في التاريخ المعاصر، القاهرة.

23 - ILO; 1990 : Econmically Active Population Estimates And Projections 1982-2025,

٢٤- وزارة التخطيط بالكويت، ١٩٩١: موسوعة العالم الإسلامي، ج٣، الكويت.

٢٥- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦: حالة الأغذية والزراعة في العالم، روما.

26- World Bank , 1990-1994 : World Bank Tables , Baltimore .

27- Europa Pup. Limited , 1971 , 1975 , 1979-80 , 1984-85 , 1990 , 1993 , 1998 : Africa South Of Sahara , London .